الفصل الثالث

رجال الأعمال بين الفساد والسياسة والمظاهر السلبية والإيجابية

◆◆◆

obeikandl.com

obeikandl.com

أولاً : رجال الأعمال والفساد

كثير ما يستخدم لفظ الفساد للتعبير عن رشوة الموظف العام لحثة علي القيام بعمل لا تسمح به القواعد والقوانين ولكن الفساد معناه أوسع وأشمل، فهناك من يقسم الفساد إلي:

الفساد الصغير petty corruption الذي يعد ظاهرة يومية متمثل في تقاضي الرشاوى مقابل تقديم الخدمات مثل التراخيص والتصريحات ومرتبط بتردي الأوضاع الاقتصادية وانخفاض مستويات المعيشية في نفس الوقت الذي تمتعت فيه المستويات القيادية بنمط حياتي ترفي ومرتفع دفع إلى انتشار الفساد في المستويات الدنيا والمتوسطة التي سعت إلى تحسين مستوياتها المعيشية من خلال استغلال الوظيفية العامة . وقد انتشر نتيجة لعدم الثقة بين الحاكم والمحكوم وعدم العدالة أو المساواة في التوزيع.

والفساد الكبير large scale corruption : هي تتمثل في مبالغ كبيرة وتتضمن شبكة معقده من الترتيبات والإجراءات يصعب اكتشافها تضم عادة كبار المسئولين في الدولة وربما رئيس الدولة نفسه وهو الأمر الذي يصغي عليها طابع السرية والكتمان.[1]

وهناك من يقسم الفساد بين فساد القمة top heavy corruption : الذي يعد من أكثر أنماط الفساد شيوعا في العديد من الدول الأفريقية ويطلق عليه الفساد

11) حمدي عبد الرحمن حسن ، الفساد السياسي في أفريقيا (القاهرة ، دار القارئ العربي ، الطبعة الأولي ١٩٩٣) ص ٣٧.

الرئاسي وترجع خطورته إلى الدور المحوري الذي يحتله الزعيم في قمة الهرم السياسي في معظم أنحاء القارة فقد وصلات إلى السلطة في أفريقيا بعد الاستقلال قيادات وطنية تنتمي غالبا في أصولها الاجتماعية إلى الطبقات الوسطي المعدمة فعملت علي تكريس الحكم الشخصي المطلق وتحقيق مصالحها الخاصة وتملك ثروات طائلة ، والحصول علي سلطات مطلقة في الدساتير هو نمط الحكم المطلق الأقرب إلى سياسة القصر palace politics التي محورها حاكم فرد ومجموعة من المنتفعين الرامين إلى تحقيق مأربهم الخاصة وهو حكم الفرد وليس القانون.

والفساد المؤسسي : حيث اتسمت مؤسسات الدولة بعد الاستقلال بأنها هشة وضعيفة وتعاني من غياب القواعد والتنظيمات التي تحكم الأعمال والمشروعات العامة فالمسئولين الحكوميين عادة ما يتجاهلون ويتحايلون علي القوانين واللوائح ويدخل موظفي الحكومة في اتفاقيات مشبوهة وسرية مع رجال السياسة وذوي النفوذ لتحقيق مصالح خاصة.

ومن أبرز صور الفساد المؤسسي :

فساد الوزارة : ففي ظل نمط الحكم الشخصي يصبح المعيار الأساسي لتولي منصب الوزارة هو الحصول علي ثقة الحاكم ومن ثم فإن الوزراء يسعون إلى التقرب من شخص الحاكم بشتى الطرق ، بالإضافة إلى أن شعورهم بعدم الأمن والقلق علي إمكانية الاستمرار في السلطة يدفعهم إلى العمل علي تحقيق مصالحهم الشخصية والاستفادة من المنصب بقدر الإمكان.

فساد البرلمان : حيث تدهور وظيفة المجالس التشريعية منذ الاستقلال وأصبحت مجرد هيئات استشارية تهدف إلى إضفاء الطابع الديمقراطي علي النظام الحاكم وهو ما جعلا تشهد صورًا متعددة من الفساد وكثيرًا ما يستغلون نفوذهم وحصانتهم في القيام بأعمال غير مشروعة مثل التهريب وعقد صفقات مريبة بما

يعود عليهم بأموال طائلة. وليس بمستغرب أذن أن يسعى هؤلاء إلى الحصول علي مقعد في البرلمان بأي ثمن سواء من خلال شراء الأصوات أو التزوير أو تملق مسئولي الحزب حتى يضمنوا تأييد الحزب الحاكم أو المسيطر علي الانتخابات.

الفساد الحزبي : فعلي الرغم من انتشار نظام الحزب الواحد في أفريقيا بعد الاستقلال إلا أنه حتى في الدول التي شهدت تعددية حزبية مجرد تجمع شخصي يدور حول الحاكم ففتح الباب أمام الانتهازية التي أخذت شكل الاستفادة المادية من المناسب الرسمية وأصبحت الاعتبارات الشخصية والذاتية أساسا للترقي في المناصب العليا للحزب. وقد استغلت وضعها السياسي في الحصول علي مزايا مادية ومكاسب شخصية هائلة.

فساد الهيئة القضائية : فقد نصت الدساتير الأفريقية علي مبدأ استقلال القضاء وسيادة القانون غير أن الواقع العملي يؤكد خضوع القضاء لسيطرة رئيس الدولة والحزب الحاكم ، ويتعرض القضاة لمواقف ومغريات عدة تؤثر علي نزاهتهم وحياديتهم مما يؤدي إلى غياب مبدأ العدالة، كما أن وجود محاكم خاصة يضعف النظام القضائي .

فساد المؤسسة العسكرية: فمن المعروف أن تدخل العسكريين في السياسية الأفريقية وسيطرتهم علي السلطة بشكل مباشر في كثير من الدول إنما يرجع إلى انتشار الفساد في الحكم والإدارة وعند حصولهم علي الحكم يصبحونا أكثر فسادًا.[1]

تعريف الفساد:

الفساد هو إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص ، ويري

(1) حمدي عبد الرحمن حسن ، مرجع سابق ، ص ٢٧ ، ٣٦.

الاقتصاديين أن الفساد يزيد في الحالات التي يزيد فيها التدخل الحكومي في شئون الاقتصاد بما يتجاوز قدرة الحكومة علي التدخل الفعال ويعطل المنافسة وآليات السوق الأخرى أو في الحالات التي تزيد فيها السلطة التقديرية للموظفين القائمين علي توزيع السلع العامة أو تقديم الخدمات العامة أو الدعم الحكومي والتي تكون عقوبة خيانة الأمانة فيها متواضعة. ويري بعض علماء الاجتماع أن الفساد علاقة اجتماعية تتمثل في الخروج علي القواعد المستقرة في المجتمع والمتعلقة بواجبات الفرد إزاء الآخرين وبما يعتبره المجتمع سلوكا سويا بصفة عامة، في حين يري البعض الآخر انه دليل علي خلل اجتماعي نتيجة لعوامل تاريخية واجتماعية وثقافية تنتج عن التنازع بين جماعات مختلفة وقيم مختلفة في المجتمع الواحد.

ويعتبر علماء السياسة الفساد ظاهرة تعبر عن أوضاع المجتمع سواء فيما يتعلق بطريقة الوصول إلى الحكم أو ممارسته أو مدي توافر الضوابط التي تحول دون إساءة استخدام السلطة مثل المجالس النيابية والصحافة الحرة ومنظمات المجتمع المدني .

ويري رجال القانون أن الفساد حالة، يحاول فيها شخص ابتغاء نفع خاص به والخروج علي القواعد أو التحكم في ممارسة سلطة تقديرية أو استخدام موارد عامة علي نحو غير مشروع، ولا يقتصر مفهوم الفساد علي الرشوة وإنما يشمل أعمال يعاقب عليها القانون الجنائي مثل الاختلاس وتهريب البضائع والأموال والغش والتدليس في أداء الوظيفة العامة أو في دفع الضرائب أو يعاقب عليها القانون الإداري مثل إعطاء أفضلية لمن لا يستحقها بناء علي اعتبارات الوساطة أو المحسوبية.

ويركز علماء الإدارة العامة علي ما يسمي بالفساد البيروقراطي أي الفساد في أجهزة الحكومة ومكاتبها.[1] وترى منظمة الشفافية العالمية أن أكثر المجالات

(1) إبراهيم شحاتة، وصيتي لبلادي (النص الكامل) (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة، ٢٠٠١) ص ص ٣٣٧، ٣٤٦.

الحكومية عرضة للفساد في الدول النامية هي المشتريات الحكومية وتقسيم وبيع الأراضي والعقارات ونظم الجباية الضريبية والجمركية والتعيينات الحكومية وإدارات الحكم المحلي بالمحافظات.

ويكاد يتفق الجميع علي أن الفساد شكل من أشكال العلاقة الاجتماعية، فهو فعل أو مجموعه أفعال تم تعريفه بشكل واسع وقيمي وتحدث في ثقافة بعينها تحت ظروف معينه وتضم في ثناياها علاقة من نوع غريب لممارسة السلطة في مجتمع ما وأحيانا في أكثر من مجتمع في وقت واحد وجود عامل مركزي مشترك يتمثل في استنكار صور الفساد بين جميع الثقافات مثل الرشوة والتزوير والإبتزاز والاختلاس سوء الاستخدام الواضح للأموال العاملة من أجل كسب شخص أو تحقيق أهداف خاصة فإنه من الصعوبة بمكان التوصل إلى تعريف عام ومحدد للفساد. (١)

الآثار الاقتصادية للفساد:

هناك إتجاه يري أن الفساد قد يلعب دورًا مفيدًا في الاقتصاديات التي تتميز بالتعقيدات والقيود الحكومية حيث يؤدي إلى مرونة في التعامل والتغلب علي هذه التعقيدات والقيود. (٢) فهو يرفع كفاءة الأداء ويؤدي إلى تبسيط الإجراءات وتيسير المعاملات مع البيروقراطيين وتحسين معاملة البيروقراطية للمواطنين فهو أداة للتأثير علي مسئول ما لكي يتصرف بشكل معين. (٣)

(1) الفساد في الحكومة، تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية «dtca» (مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية « CSDHA » بالأمم المتحدة ، لاهاي ، هولندا ، ١١ :١٥ ديسمبر ، ١٩٨٩ المنظمة العربية للتنمية الإدارية « إدارة البحوث» جامعه الدول العربية ، نيويورك ، ١٩٩٠) ص٤٩.

(2) إبراهيم شحاتة، وصيتي لبلادي ، مرجع سابق ، ص ٣٤١.

(3) أحمد أنور، الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية(القاهرة : مكتبة الأسرة، ٢٠٠٤) ص ١٢٨.

كما أنه قد يكون بديلا للعنف فهو يمكن أن يسهم في حل الصراعات الاجتماعية بالوسائل السلمية ولذلك فإن الفساد يقوم بحماية النظام السياسي الذي يظهر فيه وتجنب ويلات الانقلابات والأزمات إذ أن الفساد في هذه الحالة يخلق شرائح طبقية من المستفيدين تعمل علي حماية النظام الفاسد مما يحدث الاستقرار. (١)

ويقبل كثيرين من رجال الأعمال في الدول المختلفة ظاهرة الفساد كقضاء محتوم ويحاولون استخدامها لصالحهم بقدر الإمكان في حين يراها بعضهم ضريبة تزيد من تكلفة الأعمال دون أن تعطل نموها بالضرورة.

إلا أن شيوع الفساد يؤدي إلى اختلاف بين القانون المكتوب والقانون المطبق علي أرض الواقع، وتتحول الحكومة من إدارة عامة تعمل عي أسس وقواعد معروفة للكافة وتسري علي كل من تنطبق عليه شروطها إلى حكومة أفراد يتبعون مصالحهم وأهواءهم الخاصة وتعطل حركة النمو الاقتصادي والتهرب من قواعد حماية البيئة من التلوث ويحدث التوتر في علاقات الأفراد بعضهم ببعض وفي علاقة الحكام بالمحكومين ويهدد هذا التوتر الاجتماعي والسياسي وقدرة الدولة علي التصرف في الداخل والخارج ويتكاثر الفساد كلما اتسمت الأوضاع بالتساهل الشديد أو بالتعقيد الشديد في الأنظمة المعمول بها ، كما يمكن أن يؤدي سلوك الناس إلى إفساد الأنظمة السليمة فالأنظمة الفاسدة كثيراً ما تؤدي إلى إفساد الناس. (٢)

ويعد الفساد عاملا من عوامل أحداث الأزمات الاقتصادية من خلال ضلوع السلطة في ممارسة سياسات احتكارية استنادا إلى ما لديهم من مخزون الضرائب

(1) علي الدين هلال ، مفهوم الفساد السياسي ("القاهرة : المجلة الجنائية القومية ، المجلد ٤٢٨ ، العدد الثاني ، يوليو ١٩٨٥).

(2) إبراهيم شحاتة، وصيتي لبلادي، ص ٣٢١- ٣٣٤.

العينية وابتزاز أفراد الدولة للأموال العامة.[1] والشركات الكبرى في العالم واتحادات رجال الأعمال أعلنت أن الفساد عامل سلبي مؤثر في قرارات الاستثمار والتجارة وعلي حجم التعامل وتكاليفه وله تأثير سلبي علي معدل الاستثمار والنمو وزيادة التكاليف مما يشكل عبء علي المستهلك والاقتصاد القومي مزيد من الأعباء فما يدفعه رجل الأعمال لتسهيل دخول سلعة أو الحصول علي ترخيص لن يتحمله بل يتم نقل عبئها إلى طرف ثالث قد يكون المستهلك أو الاقتصاد القومي وهذا يعني أن المستهلك الذي يشتري هذه السلعة هو الذي يتحمل عبء الرشوة، وقد تتحملها ميزانية الدولة إذا كانت الحكومة هي التي تشتري السلعة وقد يؤدي استيراد هذه السلعة إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية لإتمام الصفقة، وهو ما يمثِّل ضغطًا على العملة المحلية، ويخفض قيمتها، مما يعني أن الاقتصاد القومي يتحمل عبء هذه الرشوة. كما يؤدي الفساد إلى عدم الاهتمام بالجودة وصحة المواطنين واتخاذ قرارات حكومية بإنشاء مشاريع أو شراء سلع غير ضرورية وتأجيل مشاريع أخرى ذات أهمية قومية، مثل منح تسهيلات وقروض لإنشاء القرى السياحية والملاهي لا يقدم هذه التسهيلات لصغار المقترضين ، ويؤدي الفساد إلى تشويه القرارات الاقتصادية، ويؤثر سلبا علي دوائر الأعمال والاستثمار والنمو الاقتصادي. والفساد لا يتمثل فقط في المبالغ التي يدفعها رجال الأعمال في الخفاء للمسئولين الحكوميين، ولكن له تكاليف أخرى حيث إنه يجعل رجال الأعمال والشركات تضيع وقتًا طويلاً في التفاوض حول اللوائح والقوانين. وقد أوضح مسح قام به البنك الدولي أن حوالي ٣٨٪ من المؤسسات الخاصة في الشرق

(1) محمد رضا العدل، الفساد الإداري في الدول النامية بعض انعكاساته الاقتصادية (القاهرة: مجلة الجنائية القومية، يوليو ١٩٨٥ ص ٢٣.

الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية تضيع ١٥٪ من وقت كبار المديرين فيها في التفاوض مع المسئولين الحكوميين. (١)

وانتشار الفساد من شأنه إحباط المستثمرين وخاصة أن التميز بين رجال الأعمال والمفاضلة بينهم يؤدي إلى أثار عكسية علي التنمية الاقتصادية خاصة في ظل احتكار قله مقربه للسلطة لكثير من المنتجات والسلع. (٢)

والعديد من المستثمرين يواجهون العقبات الإدارية والبيروقراطية، والتغيرات الضريبية والتشريعية الفجائية التي تهدد نشاطهم وتفرض علي المشروع الاستثماري أعباء كثيرة غير متوقعة، تضاف لأعباء الفساد الإداري المتمثل في الرشاوى والعمولات وتعيين الأقارب والمحاسيب لذوي السلطة وهو ما يؤدي لتعثر المنتجين في الوقت يفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية دون مراعاة للإنتاج الاستثماري الوطني .

وتكبد الاقتصاد المصري ضعف الخسائر التي تكبدها خلال حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ بسبب الفساد فطبقا لدراسة أعدتها لجنة بوزارة التخطيط عام ١٩٧٤ - وشارك فيها وزير التخطيط الحالي عثمان محمد عثمان – يصل إجمالي تكلفة حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ المباشرة وغير المباشرة بلغت ١٦ مليار دولار في حين الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن حجم أموال البنوك فقط التي تم تهريبها للخارج تصل إلى ٣٢ مليار دولار. (٣)

---

(1) مغاوري شلبي ، الفساد مارد يهدد التنمية www.islam -online.net/Arabic الدخول في ٨/٥/٢٠٠٦

(2) الفساد في الحكومة ، تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية ، مرجع سابق ، ص ١٤

(3) جريدة الوفد ، الأربعاء ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٤

الفساد في مصر

في كثير من الدول تكون الحكومات علي درجه عالية من الفساد إلى الحد الذي يحرم المواطن من حقه في الاعتراض علي أي استغلال للسلطة فتكون الحكومة قائمة علي احتكار السلطة وعنق الدولة ويتم قمع أو إهمال آية شكوى وقد يتم اعتقال المشتكي ومعاقبته ومثل هذه الحالات قائمة في الحكومات الديكتاتورية أو الحكومات ذات الحزب الواحد إلى تحفظ علي سلطاتها بقوة الجيش وفي ظل هذه الأوضاع يضطر المواطنون عادة إلى رشوة الموظفين لضمان البقاء فقط.[1]

وفي مصر أصبح الفساد ثقافة وسببًا رئيسيًا يحول دون تحقيق أهداف مصر الاستراتيجية بعد أن تضخمت أبعاده في المجتمع المصري عبر العصور حتى اكتسبت كثير من صور الفساد مع الوقت قيما اجتماعية إيجابية، فالفرد الذي ينجح في التهرب من القوانين أو الضرائب يوصف بالمهارة والموظف الكبير الذي يساعد اقرباءة وبلدياته في الحصول علي وظائف علي حساب من هم أولي يوصف بالشهامة ومسئول الضرائب والجمارك الذي يتغاضى عن التحصيل مقابل خدمات تقدم له من الممول بوصف بالعرفان بالجميل، ورجل الأعمال[2] الذي يفسد مناخ المنافسة برشوة المسئول يوصف بالفعالية، ويعفي من العقوبة، والمسئول الذي يحتفظ بالهدايا المقدمة له يوصف بالنبي الذي قبل الهدية وأصبحت الرشوة جزء من التعامل

(1) الفساد في الحكومة ، تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية «dtca» ، مرجع سابق ص١٥.

(2) أراد أحد رجال الأعمال أن يقدِّم رشوة إلى موظف حكومي كبير ليحصل على تسهيل معيَّن، وعندما دخل إلى مكتب الموظف غافله وألقى تحت الكرسي الذي يجلس عليه الموظف مبلغ ٥٠ ألف دولار، ثم قال له: سيدي، لقد سقط منك على الأرض مبلغ ٥٠ ألف دولار، فردّ عليه الموظف الحكومي الكبير قائلاً: لا لم يسقط مني ٥٠ ألف دولار، ولكن سقط مني ١٠٠ ألف دولار!!، وذلك في إشارة إلى أنه يريد رفع مبلغ الرشوة إلى ١٠٠ ألف دولار!.

العادي في كثير من الأماكن ، وبدلا من أن تكون الترقية علي أساس الكفاءة تكون علي أساس الأقدمية وإرضاء الرؤساء وبدلا من تقديم المدرسين تعليم حقيقي يتخاذلون من أجل بذل جهد أكبر في الدروس الخصوصية صور مختلفة من الفساد الذي أصبح ثقافة سائدة في مصر.

ومر الفساد في مصر بعدة مراحل منها فساد القصر والأحزاب قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وفساد ما بعد ١٩٥٢ إلا أنه لم يكن بهذا الحجم التي تشهده مصر في العصر الحالي، ففي الحقبة الناصرية أقتصر الفساد على بعض رجال الحكم خاصة من العسكريين الذين تولوا وظائف مدنية وظهرت قضايا مثل سرقة مجوهرات أسرة محمد على ،وتجاوزات لجان تصفية الإقطاع ثم فساد إدارات بعض شركات القطاع العام ، وتحول الفساد من الرشوة والعمولات واستغلال الوظيفة في الإثراء غير المشروع إلى استغلال النفوذ والمحسوبية وانتشار الوساطة في كافة المجالات في عهد السادات التي صاحبت مرحلة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤ ، وحدث تجاوزات من أسرة الرئيس السادات نفسه وقدم شقيق الرئيس للمحاكمة في أول حكم الرئيس مبارك ، كما تمت محاكمات لوزير الكهرباء الأسبق أحمد سلطان ووزير الطيران في قضايا عمولات منها قضية شركة لوكهيد الشهيرة ، وقد ارتبط الفساد في فترة السادات بظاهرة الانفتاح بلا ضوابط وغياب الديمقراطية والتحول لاقتصادي دون وجود قوانين تهيئ هذا التحول وأحدث الانفتاح مزيد من التجاوزات وهو ما أطلق عليها انفتاح السداح مداح ، وفجر طاقات الاستهلاك لدى المواطنين العاديين وظهور شراهة استهلاكية دفعت إلى الفساد من أجل تلبية متطلبات الاستهلاك ، وظهر الفساد الإدارة الحكومية ،وتعدد التشريعات والقرارات الوزارية ، وتعددت أساليب التحايل عليها.[1]

(1) إلهامي الميرغني ، الفساد في بر مصر www.arabmail.de دخول ١٢ يناير ٢٠٠٧.

وبدء عصر مبارك الذي أعلن مبدأ طهارة اليد بتقديم بعض قضايا الفساد مثل قضية عصمت السادات ، وقضية رشاد عثمان وقضية توفيق عبد الحي « الأغذية الفاسدة » وقضية سامي على حسن «تجار العملة » وشركات توظيف الأموال ،ولكن تطور الفساد طوال حكم مبارك ليتحول من مجرد ظاهرة عابرة إلى جزء أصيل من النظام السياسي والاقتصادي في مصر علي الرغم من تعدد الأجهزة الرقابية في مصر بدء من مجلس الشعب، والرقابة الإدارية، والجهاز المركزي للمحاسبات،ومباحث الأموال العامة التابع للشرطة ، وجهاز المخابرات العامة المصرية،وبعد أن كانت قضايا الرشوة واستغلال النفوذ تقدم صغار موظفي الدولة صار المتهمون وزراء ولواءات شرطة وكبار موظفي الدولة مثل قضية عبد الحميد حسن محافظ الجيزة الأسبق،وقضية يحيي حسن محافظ المنوفية الأسبق، وقضية ماهر الجندي محافظ الجيزة الأسبق، وقضية سكرتير وزير الثقافة، وقضية الدكتور محيي الدين الغريب وزير المالية الأسبق، وقضية رئيس مجلس إدارة الشركة القومية للأسمنت، وقضية عبد الوهاب الحباك رئيس الشركة القابضة للصناعات الهندسية،وقضية نواب القروض التي شملت وزراء ونواب مجلس الشعب ورجال الأعمال وموظفي البنوك، بالإضافة إلى عشرات القضايا في شركات القطاع العام.

كما ارتبط الفساد في عصر مبارك بغياب الديمقراطية بمعناها الحقيقي المتضمن للتغيير وتداول السلطة، وقصر الديكور الديمقراطي على صحف للصراخ والإثارة مع حصار الأحزاب داخل المقرات الحزبية وفقدانها للتواجد في الشارع وفقدان الأمل في التغيير الديمقراطي عبر صناديق الانتخاب في ظل التزوير الفاضح في جميع الانتخابات البرلمانية والنقابية وأخيراً الرئاسية وفضيحة المادة ٧٦ التي جاءت مسخ ولا تضيف شيء ، والتوسع في الحصول على القروض والمعونات الأجنبية وما سببته من إفساد لموظفي الدولة على جميع المستويات،وتسرب الفساد إلى النخب

المثقفة والطلائع الشعبية عن طريق التمويل الأجنبي الذي تحصل عليه بعض منظمات حقوق الإنسان وسياسة الخصخصة وما صاحبها من فساد يكاد يظهر في كل الشركات التي تم بيعها مثل البيبسى كولا والمراجل البخارية وبنك المصري الأمريكي وشركات الاسمنت بالإضافة إلى تدهور الاقتصاد المصري من خلال استمرار عجز الميزان التجاري ، والتوسع في الاستيراد والتوسع في الإقراض المصرفي بلا ضوابط حتى تضخمت مديونيات القطاع الخاص، وهرب كثير من رجال الأعمال للخارج وعجز آخرين عن سداد ديونهم فرتفعت الديون المتعثرة بالبنوك وتزايد المضاربات على الجنيه المصري من شبكات دولية لغسيل الأموال واستغلال شركات الصرافة في هذه العمليات في ظل غياب تشريع لمراقبة غسيل الأموال لفترات طويلة والحمى الاستهلاكية التي تصاعدت خلال السنوات الأخيرة وهو ما يظهر واضحا علي استخدام التليفون المحمول ، مما أثرت علي العادات الاستهلاكية وخلقت ضغوط أسرية علي الكثيرين للعمل ضمن آلية الفساد ،وتخلى الدولة عن تقديم العديد من الخدمات العامة خاصة في مجالي التعليم والصحة وانتشار التعليم الخاص والمستشفيات الخاصة وما تمثله من ضغوط على ميزانية الأسرة المصرية وانتشار الواسطة والمحسوبية وسيادة الشعور بأن القانون لا يطبق إلا على الفقراء بينما الاستثناءات هي من نصيب العائلات الحاكمة التي يزداد نفوذها لتشكل دوائر الثروة والحكم في مصر ولتعمل بشكل خارج القانون وفوق القانون، وسيادة الشعور بالاغتراب لدي المواطن العادي وظهور قضايا فساد بين القضاة مما يؤدى لشعور بغياب العدالة وضعفها وسقوط قطاعات واسعة من الشباب فريسة البطالة والمخدرات.

وهذه العوامل أدت إلى تحول منظومة الفساد من مجرد أحد مظاهر الأداء إلى آلية رئيسية من آليات العمل السياسي والاقتصادي. ويلاحظ أن زيادة الفساد وانتشاره

خلال الحكم الجمهور يتمثل في غياب الديمقراطية والتداول الحقيقي للسلطة، وترجع أسباب الفساد عند الكثيرين من علماء السياسة إلى الهيكل السياسي السائد أي تركيبة القوي السياسة في المجتمع حيث تزيد فرص الفساد كلما تركزت هذه القوي في يد فرد واحد وتنخفض كلما اتسعت الممارسات الديموقراطية. وحصلت مصر علي رقم ٢ في مؤشر النزاهة التابع لهيئة الشفافية الدولية [١] عام ١٩٨٥ وكان من المفروض أن تحسن من هذا المؤشر إلا أنها حصلت علي نفس الرقم عام ١٩٩٧، ويعد الفساد الإداري من أكثر المشاكل التي تواجه الدول العربية ومنهم مصر.[٢]

الفساد في مصر متنوع ما بين ظاهر ومستتر وسياسي واقتصادي واجتماعي. وثقافي وصار قانوناً اجتماعياً وكان السبب الرئيس لضياع العديد من فرص التنمية المهدرة وخراب المؤسسات وهجرة الكفاءات وضعف مستوى البناء وارتفاع مستوى الهدم.[٣]

---

(1) أنشأت هيئة الشفافية الدولية مؤشرًا دوليًّا لقياس الفساد -تعده كل ٥ سنوات- وهو يغطي أكثر من ٥٤ دولة في العالم، وتنحصر قيمة هذا المؤشر بين صفر و١٠ درجات؛ بمعنى أن الدولة إذا حصلت على تقدير ١٠ درجات فهذا يعني أن هذه الدولة نظيفة تمامًا من عمليات الفساد، أما الدولة التي تحصل على تقدير صفر فهذا يعني أن جميع الأعمال والصفقات في هذه الدولة خاضعة للفساد والرشوة، وحتى الآن لم تحصل دولة في العالم على تقدير ١٠ أو تقدير صفر، ولكن هناك دول اقتربت منهما؛ فعلى المستوى العالمي تعتبر نيوزيلندة أفضل دولة في العالم من حيث هذا المؤشر، بينما تأتي نيجيريا في المؤخرة.

(2) تقرير منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا عام ١٩٩٨.

(3) من كثرة تكرار جرائم الفساد في مصر اقترح أحمد رجب محرر نصف كلمة بجريدة الأخبار تسميت الحكومة ب« فسادستان » حيث يقول :« حكومة فسادستان هي الحكومة الوحيدة التي لا ترد علي تقارير جهاز المحاسبات، ففي خسائر فوسفات أبوطرطور -١٠ مليارات- لا تبحث الحكومة من الذي هبر.. ومن الذي خنصر.. ومن الذي سمسر، كذلك لا ترد علي تقارير د. جودت الملط في إنفاق ١٠ مليارات أخري بلا وجه حق ودون الرجوع إلى مجلس الشعب.

ويعد الفساد السياسي السبب في انتشار جميع أنواع الفساد، فانتهاك الحريات وتعذيب وتشييد المعتقلات وتخريب المؤسسات واحتكار السلطة وتضخم ميزانيات الأمن واستمرار الحكم بقانون الطوارئ لما يقرب من ثلاثين سنة أدي لتفشي ظاهرة الفساد والواسطة والمحسوبية مما أثر سلبيا علي التنمية الاقتصادية والاجتماعية وانتشار الفقر.[1] والفساد هو نقيض الإصلاح وهو بغاء القادرين ، وأهم أشكاله الحديثة خراب الدولة والغش والتدليس والرشوة وظهور الرأسمالية الطفيلية وتدمير المنتجين الجدد وأصحاب المشروعات الصغيرة نتيجة لسيطرة أصحاب المال والنفوذ على مجريات السوق ، ونشأة طبقة غير شرعية للفساد مؤلفة من الطبقة الرأسمالية الطفيلية.

وقد انتشر الفساد في مصر وتغلغل إلى الحد الذي دفع أعضاء لجنة الشئون العربية والأمن القومي بمجلس الشورى عام ٢٠٠٤ إلى المطالبة بضرورة مكافحة كافة أنواع الفساد بما فيه الفساد السياسي وتطبيق القانون علي الجميع بدون استثناء من خلال سياسة دائمة وليست وقتيه ووصفوا الفساد بأنه غول يقضي علي كافة جهود التنمية ووصل إلى النخاع وأدي إلى هروب المليارات من أموال المودعين للخارج ويقضي علي الرؤية المشتركة في أحداث تنمية في البلاد تساءل الأعضاء عن أسباب عدم تقديم الحكومة لقانون محاكمة الوزراء إلى مجلس الشعب وعن أسباب عدم محاكمة أي مسئول إذا كان ضالعاً في واقعة الفساد مؤكدين علي ضرورة معاملة الوزير كأي فرد عادي ومحاكمته إذا أفسد في ميزانية الدولة أو في آثارها.[2] واتهم أعضاء لجنة الصناعة بمجلس الشعب الحكومة بحماية الفساد، لعدم تدخلها لضبط

(١) يشير تقرير البنك الدولي عام ٢٠٠٣ إلى أن ٥٢٪ من المصريين يعيشون على أقل من دولارين يومياً وأن نحو ٢٣٪ يعيشون تحت خطر الفقر.

(2) جريدة الوفد ، الثلاثاء ١٢ أكتوبر ٢٠٠٤.

الأسعار، وخاصة في السلع الاستراتيجية، وتركها السوق للمحتكرين، وتباطئها في إصدار قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار كما شن الأعضاء هجوما علي التقرير التكميلي للجهاز المركزي للمحاسبات عن حديد التسليح. وصف الأعضاء التقرير بأنه مشبوه وملفق، ويخدم مصالح شركات العز.[1]

ووعد الرئيس مبارك بأن الألفية الجديدة سوف تصفي بؤر الفساد مهما كانت الأيدي التي تساعدها، ومهما كان مرتكبيه ،أعلن جمال مبارك رئيس لجنة السياسات بالحزب الوطني الحاكم أنه يجري الآن عملية تنظيف وتطهير داخل الحزب الوطني وأن الشباب سوف يتقلدون المناصب السياسية العليا وأن رجال فوق القانون قد انتهي عهدهم.[2]

وهناك علاقة قوية بين الفساد ورجال الأعمال، فالرئيس السابق أنور السادات قال لرشاد عثمان «إسكندرية دي عهدتك»، ونسمع أن هذا الرجل تاجر الأخشاب نال رضا السلطة فصار مليونيراً، وعندما غضبت عليه السلطة نفسها تم سجنه، وتوفيق عبدالحي كان «لا شيء»، وفجأة حشد ثروة طائلة من استيراد الدواجن الفاسدة، وممدوح إسماعيل بطل قضية العبارة «يعجّ» سجله بالمخالفات، وكل مخالفة كفيلة بسجنه ٢٠ سنة، وسجن من سانده بالموافقة علي منحه هذه التراخيص في عدة مواقع مهمة.

فقد ارتبط الثراء بالفساد نتيجة لأن خطوات التحرر الاقتصادي تمت قبل استكمال الهيكل التشريعي مثل قانون الملكية الفكرية، ومنع الاحتكار وتطبيقه وتشجيع المنافسة، والقوانين المنظمة للأسواق، والإصلاح المؤسسي للبنك المركزي

(1) جريدة الوفد، الأربعاء ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٤.

(2) WWW.ARAB2000.NET/WNEWSDETAILS.ASP?A=CS – دخول ٥ مايو٢٠٠٦.

وأجهزة الرقابة،بالإضافة إلى عدم وجود إصلاح سياسي حقيقي.[1]

فالبيئة المحيطة هي التي دفعت رجال الأعمال إلى الفساد وانتشار الرشوة بين رجال الأعمال وبعض الوزراء، وهذا الارتباط بين مانح الرخصة وصاحب المصلحة، سيظل ينتج الفساد في غيبة الديمقراطية، وفي ظل عدم وضوح القوانين فرجل الأعمال الشريف سيبحث لنفسه عن حماية سياسية، بإدخال أحد أقاربه الجهاز الإداري أو مجلس الشعب.[2] فالفساد له جذوره السياسية التي تتعلق بنظام الحكم، فكل الإصلاحات مجرد شكلية وإذا توافرت النزاهة في نظام الحكم، لن يكون هناك فاسدون في مجتمع رجال الأعمال « لو كنت رجل أعمال سأكون فاسداً لأحصل علي ما أريد.[3]

كشف التقرير السنوي لهيئة النيابة الإدارية بمصر عن كارثة تفشي الفساد في أجهزة الدولة؛ حيث أشار التقرير إلى أن إجمالي قضايا الفساد بالحكومة عام ٢٠٠٢ بلغ ٧٣ ألف قضية، بواقع قضية فساد كل دقيقة ونصف، كما كشف التقرير أن عام ٢٠٠٢ قد شهد زيادة في معدل قضايا الفساد بأجهزة الحكومة بلغت ١٠ آلاف قضية عن عام ٢٠٠١، بما يعكس حالات التردي التي وصلت إليها المصالح والوزارات والشركات الحكومية.

تصدرت المخالفات المالية لعام ٢٠٠٢ قائمة قضايا الفساد الحكومي، والتي كانت بواقع ٤٣ ألفًا و٨٢٢ قضية مقابل ٢٩ ألفًا و٥٤٥ قضية في عام ٢٠٠١، أغلبها في قطاعات البترول والبنوك والثقافة والمحليات. أما المخالفات الإدارية فقد بلغت ٢٣ ألفًا و٥٥١ قضية تمثلت في الامتناع عن أداء العمل، والانقطاع عنه،

(1) جريدة المصري اليوم ، ٣ يونيو ٢٠٠٧.

(2) منير فخري عبد النور ، جريدة المصري اليوم ، ٣ يونيو ٢٠٠٧.

(3) مجدي مهنا ، جريدة مصر اليوم ، ٣ يونيو ٢٠٠٧.

والجمع بين وظيفتين، ومزاولة الأعمال التجارية.

وقفزت الجرائم الجنائية التي تقع من العاملين بالحكومة إلى ١٠ آلاف و٥٠ قضية، منها: ١٢٧٢ قضية اختلاس مال عام، و٢٦٤ قضية رشوة، و١١٨٠ قضية تزوير، واستعمال محررات مزورة، و٤ آلاف و٦٠٦ قضايا، و١٦٢٤ جريمة سلوك شخصي، و١٢٢٤ مخالفة أخلاقية. ولم يختلف تقرير ٢٠٠٢ كثيرًا عن تقرير ٢٠٠١؛ حيث أكدت النيابة الإدارية أن ١٦٧ قضية فساد كان يتم كشفها كل يوم، بواقع ٦٤ ألف قضية في العام، منهم: ٥٠ ألف قضية اختلاس ورشوة، وتربح داخل الأجهزة الحكومية و١٤ ألف قضية لمخالفات إدارية.

رغم هذه الأرقام المخيفة، فقد أكد التقرير أن هناك قضايا أكثر داخل بعض المصالح والوزارات، لكنها لا تخضع لسلطة النيابة الإدارية؛ حيث أن هذه الجهات لديها قوانين تحمي موظفيها من التحقيق معهم في حالة انحرافهم وإخلالهم بواجبات وظيفتهم، وأن مثل هذه القوانين تحمي لصوص المال العام من العقاب. وإن كان هذا ما جاء في تقرير الرقابة الإدارية لعام ٢٠٠٢، فإن عام ١٩٩٩ شهد ضبط ١٤٦ مليون و٤٠٩ ألف جنيه في قضايا الكسب غير المشروع، كما تم ضبط ٢٠ مليون و٥٠٢ ألف جنيه في قضايا استغلال النفوذ، و١٣ مليون و٤٠٠ ألف جنيه في قضايا الاختلاس.

أما الأموال التي تم ضبطها بتهمة الاستيلاء على المال العام، فقد بلغت ٥.١١٩ مليون جنيه. هذا بخلاف قضايا تهريب البضائع المتورط فيها موظفين حكوميين؛ حيث شهد نفس العام ضبط ما قيمته ٦٩٠.٤١ مليون جنيه في تهريب الماس والسيارات والذهب وبضائع أخرى، فضلاً عن ٢٠ مليون و٧٩٩ ألف جنيه تهرب من الرسوم الجمركية بمساعدة موظفي الجمارك. وفي عام ١٩٩٨ زادت قضايا نهب المال العام لتصل إلى ٣٩٥ قضية في عام واحد، وانخفضت بواقع ٥٠ قضية عام ١٩٩٩، أما جرائم تسهيل

الاستيلاء على المال العام فقد بلغت عام ١٩٩٨(١٠٤٤) قضية، زادت إلى ١١٠٢ قضية في عام ١٩٩٩، ثم قفزت إلى ١٢٠٠ قضية عام ٢٠٠١، وزادت زيادة بسيطة عام ٢٠٠٢؛ حيث وصلت ١٢٧٢ قضية. وزادت معدلات القضايا، فبعد أن كانت بواقع قضية كل دقيقتين عام ٢٠٠١م، التي ضبط فيها ٦٣ ألف و٣٦٩ قضية بواقع ٢١١ قضية في اليوم و٣٥ قضية كل ساعة إلى ٧٣ ألف قضية لعام ٢٠٠٢.

أما القضايا التي تم ضبطها عام ٢٠٠٠م، فقد كشف التقرير السنوي للرقابة الإدارية أنها حققت في ٦٣ ألف و٢٦٩ قضية فساد مالي وإداري وجرائم قضائية داخل الهيئات والمصالح والوزارات مقابل ٦٦ ألف و٤٢٢ قضية عام ١٩٩٩. أما عدد الشكاوى التي قدمت للنيابة الإدارية عام ٢٠٠٠، فقد بلغت ٣٤ ألف و٨٠٨ شكوى، إضافة للشكاوى التي تلقتها فروع الدعوة من النيابات الإدارية، والتي وصلت إلى ٣٩١٧ قضية مقابل ٤١٢٩ قضية لعام ١٩٩٩. وكان آخر تقرير لهيئة الرقابة الإدارية بمصر عن عام ٢٠٠٣م قد كشف أن إجمالي قضايا الفساد بالحكومة بلغ ٧٣ ألف قضية بواقع قضية فساد كل دقيقة ونصف، كما كشف التقرير أن عام ٢٠٠٣م قد شهد زيادةً في معدل قضايا الفساد بأجهزة الحكومة بلغت ١٤ ألف قضية عن عام ٢٠٠٢ بما يعكس حالات التردي التي وصلت إليها المصالح والوزارات والشركات الحكومية. وتصدَّرت المخالفات المالية قائمةَ قضايا الفساد الحكومي، والتي كانت بواقع ٤٣ ألفًا و٨٢٢ قضية، وأغلبها في قطاعات البترول والبنوك والثقافة والمحليات؛ أما المخالفات الإدارية فقد بلغت ٢٣ ألفًا و٥٥١ قضية تمثَّلت في الامتناع عن أداء العمل، والانقطاع عنه، والجمع بين وظيفتين، ومزاولة الأعمال التجارية.

وأبرز القضايا التي تمَّ ضبطها لم يكن متورطًا فيها مسئولون كبار؛ بل شملت صغار الموظفين الذي كانوا سببًا في ضياع ملايين الجنيهات على الخزانة العامة، وغالبًا فإن هؤلاء المتهمين هم كبش الفداء للمسئولين الكبار.

وأجرت وحدة قياس الرأي العام- التابعة لبرنامج الدراسات البرلمانية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة- استطلاعًا للرأي على ٦٨٠ من المتخصصين والخبراء والنواب وكوادر حزبية وإعلاميين ونشطاء المجتمع المدني أكدت نسبة ٨ , ٧٨٪ منهم على أن معدلات الفساد في مصر في تزايد مستمر. وتباينت آراؤهم حول تحديد أخطر صور الفساد؛ حيث رأى ١٨٪ ممن أُجري عليهم البحث أن أخطر صورة الآن هي الرشاوى، ورأت ٢ , ١٤٪ أن أخطر الصور هي المحسوبية والوساطة، أما من يرونها في التحايل على البنوك وتهريب الأموال تساوت نسبتهم مع من يرونها في فساد المناصب العيا وذلك بنسبة ٥ , ٧٪. وعن أهم وسائل مواجهة الفساد اتفقت نسبة ٤ , ١٦٪ منهم على أهمية تطبيق القانون وسيادته دون تمييز، واتفقت نسبة ٨ , ١٤٪ على ضرورة إيقاظ الضمير وتنمية الجانب الأخلاقي لدى أفراد المجتمع، وجاء بعد ذلك من يرون تفعيل مبدأ الشفافية ودعم الجهات الرقابية ومسألة المفسدين والضرب على أيديهم بشدة بنسبة ٢ , ٨٪. وعن أهم الجهات المطالَبة بالتدخل لمكافحة الفساد اعتبر ٣ , ١٤٪ المؤسسة البرلمانية أولى الجهات التي يجب أن يكون لها دور ملموس في مواجهة ظاهرة الفساد داخل مصر، بينما رأى ١٢٪ منهم المسئولية تقع على عاتق الرقابة الإدارية ،واتفقت نسبة ٥ , ٧٪ على أهمية دور الصحافة والإعلام في مواجهة الفساد.

وأظهر استطلاع لمركز العقد الاجتماعي بمجلس الوزراء المصري بالتعاون مع البنك الدولي على ٥٠ ألف أسرة في ٢٨ محافظة، أن ٨٥٪ من المبحوثين أكدوا وجود الفساد في المجتمع المصري ، ويدفع ٩٢٪ منهم الرشوة أو الإكرامية للحصول على الخدمة وأكد ٩٤٪ أن الفساد أصبح مشكلة كبيرة وجزء من حياتهم اليومية ، وأن كبار المسئولين هم السبب في الفساد بنسبة ٥٩٪[1].

(1) خالد الغريني ، من الجمال ، مكافحة الفساد في مصر [القاهرة ـ مركز العقد الاجتماعي ٢٠١٠].

ثانيًا : رجال الأعمال مظاهر طفيلية وسلبية

أ: مظاهر طفيلية

أفرزت تجربة الانفتاح الاقتصادي رافداً جديداً للرأسمالية يتمثل في الرأسمالية الطفيلية نتيجة للسماح للقطاع الخاص بالاستيراد والتصدير، وتمثيل الشركات الأجنبية، وفتح وكالات للاستيراد، ووصل خلال الفترة (١٩٧٥ : ١٩٨٢) عدد التوكيلات إلى أكثر من ١٨٠٠ وكيل. (١)

ويشير مفهوم الطفيلي إلى الكائن الذي يعيش متطفلا علي كائن آخر داخله أو خارجه أي أنه يعيش علي حساب غيره يتغذى بغذائه ويستنزف قواه، حيث ارتبط اللفظ بطبيعة نشأة الشريحة الجديدة ونشاطها، وقد ارتبط بالعناصر التي تمارس أنشطة غير إنتاجية ولا تساهم في تدعيم الهيكل الإنتاجي أو تضيف قيمة حقيقية للاقتصاد القومي (٢)

وقد اختلفت الآراء حول الرأسمالية الطفيلية وأنه لفظ هلامي. ولا يمكن اعتبار الطفيلية طبقة ، لهذا سنطلق عليها ظاهرة الطفيلية في المجتمع المصري، ومن الأنشطة الطفيلية التجارة الخارجية وعمليات الاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية وعقود المقاولات من الباطن وتجارة السوق السوداء في النقد الأجنبي

(١) إبراهيم العيسوي، في إصلاح ما أفسده الانفتاح (القاهرة: كتاب الأهالي رقم ٣، سبتمبر ١٩٨٤) ص ١٩٧.

(2) محمود عبد الفضيل، مفهوم الرأسمالية الطفيلية في ظل الانفتاح الاقتصادي(القاهرة: مجلة الطليعة، مايو١٩٨٤) ص١٩.

وتجارة المخدرات وتهريب السلع المستوردة من المناطق الحرة وجمعيات الإسكان وتقسيم الأراضي التعاونية ومقاولات الأراضي التعاونية وعمليات التخليص الجمركي وعقود التوريد للحكومة والقطاع العام ومكاتب السفريات والتسهيلات والاتجار غير المشروع في السلع التموينية.[1]

وساهمت الدولة في ظهور الطفيلية، فقد أتاح الانفتاح الاقتصادي مجالاً لاتجاه كثير من رجال الأعمال إلى الاتجار والاستيراد والتصدير والعزوف عن الأنشطة الصناعية والإنتاجية والدخول في مجالات تحقق عائداً أسرع وفي نفس الوقت يمكن تسييلها بسهولة (تحويلها إلى سيولة نقدية) يمكن جمعها والهرب بها ،وتساعد الطفيلية علي انتشار التهريب والسوق السوداء والتهرب من الضرائب والرشوة، وتنفق هذه الأموال بشكل بذخي وتباهي زائف، مما قضي علي قيم الأمانة والصدق والوفاء في المجتمع وساعد علي انتشار الفساد والغش والاحتيال والسرقة. وتؤكد الدراسات الأكاديمية أن رجال الأعمال يحبون التظاهر والتباهي .

وتتمثل أهم خصائص المظاهر الطفيلية في التركيز علي الأنشطة الخدمية وعدم ربط رأس المال بأصول ثابتة إنتاجية مثل المضاربة والسمسرة والعمل في الأنشطة الطفيلية والهامشية بعيد عن العملية الإنتاجية مثل عمليات الشحن أو التفريغ والتخليص الجمركي والمقاولات والمضاربات العقارية والمضاربات في البورصة والحصول علي التوكيلات التجارية والاحتكار والوساطة والسمسرة وغيرها من الأنشطة.[2]

وجميع الشركات التي تملكها هذه الفئة شركات ذات طبيعة عائلية تدار بواسطة

(1) المرجع السابق،ص ١٩٢.

(2) محمود عبد الفضيل، مفهوم الرأسمالية الطفيلية في ظل الانفتاح الاقتصادي ، مرجع سابق، ص٦٢.

أفراد العائلة أو بأسماء الأبناء والزوجات.[1] فالأنشطة والشركات يسيطر عليها الطابع العائلي حيث تكون الشركات قاصرة علي الزوجات والأبناء والأقارب وهو ما يقوم علي عملية الدمج الكامل بين الإدارة والملكية والعائلة بما لا يسمح تطبيق أسس الإدارة الحديثة والمراقبة علي مصادر الأموال واستخداماتها.[2]

وتسعى الطفيلية إلى الربح السريع بأي وسيلة، فتعمل في المضاربة بالعملة وافتعال الندرة لرفع الأسعار وتعمل في شراء وبيع الأراضي بطرق مشروعة وغير مشروعة وتستغل المصارف للحصول على تسهيلات ولو بأساليب ملتوية، الهروب بأموال البنوك وتستورد الأطعمة الفاسدة التي تضر بصحة الناس، وتستخدم كل الأساليب المشروعة وغير المشروعة من النهب والابتزاز والتهريب وفرض العمولات والاحتكار والتحالف مع أصحاب النفوذ السياسي من أجل تسهيل الأعمال، أو الدخول إلى مجلس الشعب فهي تجمع الثروات في سنوات معدودة.[3]

---

(1) عصمت السادات كان لديه الشركة العالمية للتوكيلات الملاحية والتجارية والتوريدات وشركة الشرق الأوسط للمشروعات والتوزيع والشركة العربية للنقل والسياحة، ويقوم علي إدارتها زوجاته وأولاده الخمسة عشر، وتوفيق عبد الحي فلديه الشركة الدولية للعلاقات الصناعية والتجارية صاحبت توزيع الدجاج الفاسد – وشركة الجيزة الوطنية لإنتاج وتوزيع الموارد الغذائية يتم إدارتها بواسطة زوجته وشقيقه وصهرة، ورشاد عثمان شركة للأخشاب، ووضع يده علي أراضي الدولة وبيعها وتهريب بضائع من ميناء الإسكندرية وتدار شركاته بواسطة زوجته وأبنائه، رامي لكح يمتلك مجموعة شركات لكح جروب منها شركة «إنترميديكا» لتصنيع وتوزيع المستلزمات الطبية، واستثمارات في مجالات المصابيح الكهربائية، والزجاج، والمنظفات، والمستشفيات، والطيران والحديد، والسياحة، والمنتجات الغذائية وتدار بواسطة زوجته وأولاده . وغيرها من الأسماء اللامعة في عالم المال.

(2) سامية سعيد إمام، من يملك مصر؟، دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية النخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري ١٩٧٤ – ١٩٨٠ ، مرجع سابق،ص ١٣٢ .

(3) دخول رامي لكح مجلس الشعب وشراء الصوت بما يزيد علي ٥٠٠ جنية وقضية رشاد عثمان فقد جاء في حيثيات حكم محكمة القيم العليا أن ثروته ارتفعت من نصف مليون جنية عام ١٩٧٦ =

ونموها مرتبط بتواطؤ الجهاز الإداري أو الحكومة معهم ودورهم السياسي، وهو ما ساهم في حصولهم علي قروض بضمانات وهمية وبطرق مخالفة لقانون البنوك.

ب: المظاهر السلبية لرجل الأعمال

رجال الأعمال أخذوا يحتلون صدارة الساحة الاجتماعية ويؤثرون في القرار السياسي بل وتعتمد عليهم الدولة في دفع عجلة تنمية البلاد وتشغيل العمالة وهم يعدون القوة أو الشريحة الاجتماعية القائدة، وهذه المكانة والقرب من الدوائر السياسية دفعت إلى فساد بعض رجال الأعمال بل وهروبه من الأحكام القضائية أو قبل صدور الأحكام القضائية، وهناك مظاهر متعددة لفساد رجال الأعمال في كافة المجالات والأنشطة كان أكثرها عام ٢٠٠٣ حيث قدرت مجلة الأهرام الاقتصادي قضايا الفساد في مصر خلال عام ٢٠٠٣ بالآلاف، فحجم الكسب غير المشروع بلغ ٩٩ مليار جنيه، وحجم أموال قضايا الرشاوى بلغ ٤٠٠ مليون جنيه، وحجم الأموال الموضوعة تحت الحراسة بلغ ٦٠٠ مليون، وجرائم غسيل الأموال التي ضبطت بلغت قيمتها أكثر من خمسة مليارات جنيه.

وفي دراسة استطلاعية لثمانمائة شخص من العاملين في القطاع العام نشرت في المجلة المصرية للدراسات التجارية لأهم مظاهر الفساد في الأداء الحكومي تبين تفشي الفساد فقد جاءت نسب الاستطلاع كالتالي :عدم احترام الوقت (٩٣٪) والمحسوبية (٩٢٪) والرشوة (٨٩٪) والتسويف في إنجاز المصالح (٨٩٪) والإهمال في العمل (٦٠٪) وقبول الهدايا (٥٠٪) وإفشاء أسرار العمل (٤٤٪) وسوء استعمال السلطة (٢٥٪) [1]

= إلى ٦٨ مليون جنيه عام ١٩٨٢، وبلغت ممتلكات عصمت السادات ١٨٠ مليون جنيه وذلك من خلال فرض الإتاوات غير المشروعة علي الشركات.

(1) www.aljazeera.net. دخول ٦ ديسمبر ٢٠٠٧

مظاهر الإسراف والحفلات الصاخبة والانحرافات الجنسية[1]

انتشرت بين رجال الأعمال مظاهر الحفلات الصاخبة في أعياد الميلاد والزواج وغيرها من الحفلات التي يتم نشرها في المجلات وعلي صفحات الجرائد الاقتصادية، وعادة ما تكون بمطربين أجانب ينفق عليهم الملايين، ويتم شراء الأطعمة من الخارج،إلي جانب امتلاكهم للطائرات الخاصة وأسطول من أحدث وأغلي السيارات في العالم وهذه المظاهر السلبية دفعت الرئيس محمد حسني مبارك في إطلاق القمر الصناعي نايل سات في الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر عام ٢٠٠٠ إلى القول «أنه لا يعجبه الظواهر السلبية التي انتشرت بين بعض رجال الأعمال الذين يبالغون في المظهرة والإسراف بالسيارات الفارهة والحفلات الصاخبة التي تثير الاستياء، وأن بعض رجال الأعمال يسرفون بسفه ويقيمون الحفلات ويحضرون الطعام من الخارج بالطائرات، وتساءل الرئيس مبارك لماذا لا يعطون المحتاجين هذه الأموال بدلا من صرفها علي أشياء ليست لها معني سوي المظهرة؟».كما انتشرت الانحرافات الجنسية بين رجال الأعمال وبعض الراقصات أو الزواج العرفي من الفنانات أو غيرها من أساليب الانحرافات التي ساهمت في تشويه صورة رجال الأعمال.

نموذج إعدام هشام طلعت مصطفي:

قبل أيام معدودة من القبض عليه التقيت في حوار مع هشام طلعت مصطفي كانت الدنيا تحت قدمية ، وفجأة أصبح متهم في قضية مقتل الفنانة اللبنانية سوزان تميم، وحكمت المحكمة بالإعدام، تم إعادة المحاكمة ، وحكمت محكمة جنايات القاهرة بمعاقبة المتهم الأول محسن السكري ضابط الشرطة السابق بالسجن

(1) قضية حسام أبو الفتوح مع دينا ، وقد تم توزيع اسطوانات عن أفلام جنسية لهم ، وقيل أنه تزوجها عرفي.

المؤبد.وبالسجن المشدد ثلاث سنوات في تهمة حيازة سلاح دون ترخيص ، ومعاقبة المتهم الثاني هشام طلعت مصطفي بالسجن المشدد١٥ عاما ومصادرة مبلغ مليوني دولار والسلاح والذخيرة المضبوطين.وقالت المحكمة برئاسة المستشار عادل عبد السلام جمعة وعضوية المستشارين محمد حماد والدكتور أسامة جامع بحضور المستشارين مصطفي سليمان المحامي العام الأول لنيابة استئناف القاهرة ومصطفي خاطر المحامي الأول لنيابات شرق القاهرة، وسكرتارية سعيد عبد الستار ومحمد فريد. في معرض حيثياتها والتي احتوت علي١٦٠ ورقة استخلاص القضية واطمئنان المحكمة للقصة الكاملة بإدانة المتهمين وأدلة الثبوت ومشاهدة الاسطوانات المدمجة واعتراف المتهم الأول محسن السكري ودليل إدانة هشام طلعت والرد علي الدفاع والاكتفاء بالمرافعة السابقة وأسباب تخفيف الحكم علي المتهمين، وقام النائب العام بالطعن علي حكم التخفيف نهاية عام ٢٠١٠.

وجاء في حيثيات الحكم أن المجني عليها سوزان عبد الستار تميم وهي فنانة لبنانية قد ساقها حظها العاثر في التعرف علي المتهم الثاني هشام طلعت مصطفي رجل الأعمال المصري حال وجودها في مصر في غضون عام٢٠٠٤ عن طريق صديق مشترك لهما طالبا مساعدتها في حل بعض مشاكلها المالية والأسرية والفنية مع زوجها آنذاك عادل معتوق، وبالفعل ساعدها في حل كثير من تلك المشاكل وتوطدت بينهما تلك العلاقة حتي قيل إنها وصلت إلى الزواج العرفي فقد أنزلها منزلة أهل بيته وكفلها وأسرتها اجتماعيا وخصص لهم إقامة دائمة بأحد الأجنحة بفندق الفور سيزون بالقاهرة والذي يسهم في ملكيته لفترة تقارب السنة، وصارت لا تشاهد إلا بصحبته حتي تعلق بها عاطفيا وأغدق عليها من ماله ليقربها إليه ويحجبها عن الآخرين، وسعي جاهدًا في سبيل الزواج منها، فساوم زوجها عادل معتوق علي طلاقها مقابل مبلغ مليون ومائتين وخمسين ألف دولار تكفلت كلارا

الرميلي المحامية بإنهاء إجراءاته التي مازالت محل خلاف مطروح أمام القضاء اللبناني، ثم دب بينهما انشقاق لأنها ضاقت ذرعا بغيرته الشديدة والرقابة الصارمة التي فرضها عليها بمعرفة رجاله لمراقبتها ورصد تحركاتها مضيقا الخناق علي حريتها التي اعتادت عليها كفنانة، فهجرته وسافرت إلى لندن في غفلة منه، فغضب ونقم عليها معتبرا فعلتها جرحا لكبريائه واستباحة لمشاعره واستهانة بحبه، ونكرانا للجميل واستيلاء علي أمواله، فسعي وراءها جاهدا محاولا أعادتها إليه واصلاح علاقاتهما فأوفد إليها من يحاول إعادتها من الأهل والأصدقاء إلا أنها رفضت ذلك فازداد حنقه عليها وتوعدها بالإيذاء وارسل إليها من يراقبها ويرصد تحركاتها حتي علم أنها قد ارتبطت بعلاقة عاطفية من الملاكم رياض العزاوي الإنجليزي الجنسية من أصل عراقي واتخذته حارسا شخصيا لها فأثار ذلك حفيظته وغيرته وراح يهددها بالإيذاء ما لم تستجب لطلبه، فقامت بإبلاغ السلطات الإنجليزية - سكوتلانديارد - ضده وكان مآل تلك الشكوي الحفظ لنقص المعلومات، فلما وجدها قد انصرفت عنه بقلبها رغم حبه له وناكرة للجميل غير مقدرة لما بذله من أجلها وأخذت تستمتع بأمواله التي أغدقها عليها فهانت عليه نفسه، وهو النجم الساطع الذي أرسي كيانًا اقتصاديًا هائلا في مجال المقاولات صاحب الثروة الكبيرة والعضو بالحزب الحاكم فنائبا بمجلس الشوري ووكيلا لإحدي لجانه الذي يشار إليه بالبنان، ذو المكانة الرفيعة المرموقة في مجتمعه، الذي أصبح يحلق في سمائه بجناحي المال، والنفوذ والسلطان، فظن أن الدنيا قد حيزت له وخضعت وأن ما يشتهيه يجب أن يحصل عليه وأنه متي أمر وجبت طاعته.

فعزم علي الانتقام منها.. فأستأجر المتهم الأول محسن منير علي السكري ضابط الشرطة المصري السابق الذي كان يعمل في مجال مكافحة الإرهاب إلا أنه استقال من عمله بجهاز الشرطة لشغفه للمال وعمل مديرا لأمن فندق الفور سيزون بمدينة

شرم الشيخ ثم مديرا لأمن مجموعة شركات أوراسكوم بالعراق ثم عاد إلى مصر ببعض المال فأسس شركة في مجال خدمة السياح وحراسة الشخصيات المهمة الوافدة إلى مصر، والذي حباه الله بقوة البنية واتفق معه علي السفر إلى لندن وساعده في الحصول علي تأشيرة السفر وأعطاه النفقات اللازمة وأرشده عن الأماكن التي تتردد عليها في مدينتي ويلتون وتشيلسي ورقم السيارة التي تستعملها لمراقبتها ورصد تحركاتها وملاحقتها، لخطفها وإعادتها إلى مصر إلا أنه أخفق في ذلك، فطلب منه المتهم الثاني التخلص منها بقتلها بافتعال حادث تصادم بسيارة أو بإلقائها من شرفة مسكنها لتبدو الواقعة انتحار، ورصد في سبيل ذلك مبلغ مليون جنيه استرليني يدفعها للمتهم الأول وقد حصل الأخير من هذا المبلغ علي مائة وخمسين ألف يورو بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠٠٧ كما قام المتهم الثاني بإيداع مبلغ عشرين ألف جنيه استرليني في حساب المتهم الأول ببنك(hsbc) فرع مصدق بالدقي علي دفعتين الأولي بمعرفة أحمد محمود خلف بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠٠٨ والثانية بمعرفة أحمد ماجد علي إبراهيم بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠٠٨ وهما موظفان بإحدي شركات المتهم الثاني هشام طلعت مصطفي، ولكن لم تفلح محاولة قتل المجني عليها في لندن لإمعانها في التخفي وشعورها بالخطر ففرت إلى دبي برفقة المدعو رياض العزاوي للإقامة بها حيث قامت بشراء الشقة رقم٢٢٠٤ ببرج الرمال رقم(١) بدبي، وعلم بذلك المتهم الثاني هشام طلعت فزاد غضبه وحنقه عليها ووهج رغبته في قتلها فحرض المتهم الأول محسن السكري وأتفق معه علي السفر إلى دبي في أثر المجني عليها وقتلها هناك علي أن تبدو الواقعة كحادث انتحار وساعده في الحصول علي تأشيرة دخول دبي وأمده بصورة من عقد شقتها التي تقيم فيها هناك والكائنة بالطابق٢٢ ببرج الرمال(١) شقة٢٢٠٤ ووعده بمكافأة مالية كبيرة بلغت مليوني دولار يحصل عليها بعد تنفيذ الجريمة، ونفاذا لهذا الاتفاق وذاك الغرض سافر

المتهم محسن السكري إلى دبي مساء يوم ٢٣ يوليو ٢٠٠٨ علي كفالة المؤسسة الشرقية المتحدة ووصل إلى مطار دبي الساعة الثانية وتسع وخمسين دقيقة من صباح يوم ٢٧ يوليو ٢٠٠٨ وأقام بفندق هيلتون دبي القريب من محل إقامة المجني عليها وأخذ يدبر أمره لتنفيذ الجريمة فتردد علي مكان الحادث(برج الرمال١) في صباح يوم وصوله لاستطلاعه ودراسة مداخله ومخارجه ومسالكه ومصاعده الكهربائية وكيفية وزمن الوصول إلى شقة المجني عليها الكائنة به، وفي مساء يوم٢٥ يوليو ٢٠٠٨ غادر فندق هيلتون وتوجه للإقامة بفندق شاطئ الواحة الذي يقع أيضا بالقرب من برج الرمال(١) وأقام بالغرفة٨١٧ بالدور الثامن، ثم أعد الأدوات اللازمة لهذا الغرض الإجرامي فاشتري ملابس رياضية عبارة عن حذاء رياضي مخصص للعدو ـ وبنطلون رياضي ماركةnike من محل صان آند ساند سبورت وسكينا قويا حادا ماركةbuck من محل مصطفوي وسدد ثمنها بواسطة بطاقة الائتمان الخاصة به ـ ماستر كارد ـ واصطنع خطابا ومظروفا نسبهما زورا إلى شركة بوند العقارية ـ وهي الشركة الوسيط في شراء المجني عليها لشقتها ـ وصباح يوم ٢٨ يوليو ٢٠٠٨ خرج من باب فندق شاطئ الواحة الساعة الثامنة وتسعة وعشرين دقيقة وخمسين ثانية(حسب التوقيت المضبوط عليه جهازd.v.r الخاص بهذا المبني) متوجها إليها في البرج السكني الذي تقيم فيه(برج الرمال١) مرتديا تي شيرت داكن اللون بخطوط رفيعة وردية اللون، والبنطلون الأسود، وينتعل الحذاء الرياضي ويضع علي رأسه غطاء رأس(كاب) ليخفي ملامح وجهه ويحمل في إحدي يديه كيسا بلاستيكيا عليه علامة ماركةnike وضع بداخله بروازا من الخشب علي أنه هدية من الشركة الوسيط في شرائها للشقة وباليد الأخري المظروف والخطاب المشار إليهما تحايلا علي المجني عليها لتفتح له باب شقتها، ثم دخل إلى البرج السكني سالف الذكر من ناحية مخرج موقف السيارات ـ حتي لا يثير الانتباه ـ

وذلك في تمام الساعة الثامنة وثمان وأربعين دقيقة وخمس وثلاثين ثانية صباحا (حسب التوقيت المضبوط عليه جهازd.v.r الخاص بهذا البرج السكني) وهو بذات الملابس والهيئة السابقة ثم دلف إلى مدخل البرج السكني من تلك الناحية حيث قابله حارس الأمن(رام ناريان) فأوهمه أنه حضر كمندوب لشركة بوند للعقارات لتسليم المجني عليها رسالة وهدية من الشركة ثم توجه واستقل المصعد مباشرة الساعة الثامنة واثنتين وخمسين دقيقة وأربع وثلاثين ثانية صباحا متجها إلى الطابق الكائن به شقة المجني عليها وطرق جرس الباب وأوهمها أنه مندوب شركة بوند للعقارات، وأنه حضر لتسليمها رسالة شكر وهدية من الشركة فأنست واطمأنت إليه وفتحت الباب فسلمها الرسالة المزعومة ولحظة إطلاعها عليها دلف مسرعا إلى داخل الشقة وباغتها بكتم فيها كاتما صوتها وهجم عليها مستغلا قوته الجسمانية وطرحها أرضا واستل السكين(المطواة من نوعbuck)) التي كان قد أعدها سلفا لقتلها، ودون رحمة أو شفقة، وبقسوة وغلظة الحيوانات الضارية ذبحها ذبح الشاة ومرر السكين بقوة عدة مرات علي عنقها حتي كاد يفصل الرأس عن الجسد فقطع أوردة وشرايين العنق الرئيسية والقصبة الهوائية والمريء والعضلات، فخارت قواها وتحشرج صوتها وسكنت حركاتها وخرجت روحها إلى بارئها فزعة غير مطمئنة لا.. راضية.. ولا مرضية، وقد انفجرت الدماء من عنقها فأغرقت جسدها وما حوله وجدران مسكنها وتلطخت بها ملابس المتهم، وإذ تيقين من إزهاق روحها وأن ملابسه لطخت بالدماء توجه إلى المطبخ وغسل يديه ونزع عن نفسه ملابسه الخارجية وهي التي شيرت الداكن المخطط بقلم وردي اللون والبنطال الطويل الأسود ماركة نايك واستبدل بها تي شيرت أسود بنقوش ورسومات علي الصدر وبنطال رياضي قصير شورت برمودة فاتح اللون كان يرتديها أسفل الملابس الخارجية تحسبا لتلوث ملابسه الخارجية بالدماء ولتغيير

هيئته عند هروبه من مكان الواقعة حسب خطته المرسومة مسبقا، وسارع بالخروج من الشقة مرتبكا دون إحكام غلق الباب وناسيا المظروف بجوار الجثة متجها إلى الدور ٢١ تاركا آثار دماء المجني عليها التي علقت بأسفل حذائه الرياضي علي أرضية الشقة ودرج السلم وأخفي الملابس الملوثة بالدماء والخطاب الذي علق بها والذي كان قد سلمه للمجني عليها بصندوق مهمات الحريق بذات الطابق الحادي والعشرين ثم استقل المصعد وهبط ثانية إلى أسفل إلى الطابق فوق الأرضي والكائن به المحلات التجارية، حيث كانت الساعة التاسعة وأربع دقائق وتسع عشرة ثانية صباح ذات اليوم وخرج من باب البرج السكني من ناحية المحلات التجارية من جهة أخري غير التي دخل منها وتخلص من المطواة المستخدمة ثم عاد إلى فندق الواحة الذي كان يقيم فيه ودخله من الباب الخلفي الساعة٩:٩ صباحا بعد أن غير هيئته مرة أخري بخلع غطاء الرأس(الكاب)، ثم صعد إلى غرفته بالدور الثامن وغير ملابسه وجمع أغراضه وغادر الفندق الساعة التاسعة واثنين وثلاثين دقيقة صباح ذات اليوم قبل الأجل الذي حدده مسبقا للفندق للمغادرة - يوم ٣٠ يوليو ٢٠٠٨ - وغادر دبي علي الطائرة الإماراتية عائدا إلى القاهرة مساء ذات اليوم حيث اتصل هاتفيا بالمتهم الثاني هشام طلعت مصطفي الذي كان يتابعه هاتفيا وأبلغه بتمام تنفيذ الجريمة المتفق عليها وتواعدا علي اللقاء في فنادق الفور سيزون بشرم الشيخ يوم ١ أغسطس ٢٠٠٨ حيث سلمه المتهم الثاني حقيبة جلدية بداخلها مبلغ المليوني دولار المتفق عليه كأجر نظير قتل المجني عليها، وعقب ذلك استدعي شقيقه أشرف إلى مدينة شرم الشيخ، حيث سلمه مبلغ مائة وعشرة آلاف دولار وحول إلى حساب شريكه في شركة رودس المدعو محمد سمير عبدالقادر ما يعادل مبلغ أربعين ألف دولار، وانفق مبلغ خمسة آلاف دولار في الحصول علي تذكرة سفر إلى دولة البرازيل، وأودع مبلغ ثلاثمائة ألف دولار في حسابه

رقم٠٠٩٠٠٠٩٢٨٠١٧ ببنك hsbc فرع شرم الشيخ واحتفظ بمبلغ مليون وخمسمائة وأربعين ألف دولار داخل الحقيبة وأخفاها بداخل فرن البوتاجاز بشقته رقم١٩ بالطابق الرابع بالعمارة رقم٥٢٨ بمدينة الشيخ زايد.

وإذ اكتشفت الواقعة في الثامنة وخمسة وأربعين دقيقة مساء ٢٨ يوليو ٢٠٠٨ بدبي تولت أجهزة البحث الجنائي والنيابة العامة بها المعاينة والبحث والتحقيق والتي توصلت إلى العثور بصندوق مهمات الحريق بالطابق٢١ ببرج الرمال١ الذي تقطن المجني عليها بالطابق٢٢ منه علي بنطال رياضي أسود ماركةnike وتي شيرت داكن اللون مخطط باللون الوردي ماركة بروتيست ملوثين بالدماء وخطاب منسوب لشركة بوند للعقارات، وبفحص كاميرات المراقبة الخاصة بالبرج - بالاستعانة بصورة الملابس المعثور عليها - تبين أن هناك شخصا قوي البنية قد دخل إلى موقف سيارات البرج في نحو الثامنة و٤٨ دقيقة صباح ذلك اليوم مرتديا ذات الملابس المعثور عليها وينتعل حذاء رياضيا أسود ماركةnike ويرتدي قبعة بلون أسود ويحمل في يده كيس بلاستيك أسود عليه علامةnike وبيده اليسري ورقة بيضاء وقد تقابل مع حارس الأمن - رام ناريان - ودار بينهما حديث يبدو منه أنه كان يستعلم منه عن مكان معين فارشده الحارس للتوجه إلى مكتب الأمن إلا أن المتهم انحرف يمينا في اتجاه مصاعد المبني واستقل المصعد رقم٢ التابع للبرج رقم١ في تمام الساعة٥٢ :٨ صباحا وبعد١٢ دقيقة وفي تمام الساعة ٠٤ :٩ شوهد ذلك المتهم وهو يخرج مسرعا من المصعد رقم٢ بالطابق p الخاص بالمحلات التجارية ويرتدي ذات الحذاء والقبعة المشار إليهما ولكن كان يرتدي تي شيرت أسود اللون وشورتا طويلا ابيض اللون، وبتتبع حركاته عبر كاميرات المراقبة الموجودة بالعقارات المحيطة، تبين أنه قد توجه إلى فندق الواحة القريب من المكان ودخله من الباب الخلفي في تمام الساعة١٢ :٩ صباحا حسب توقيت الـ دي.في.آر الخاص بهذا

المبني(٩:٩:٩) حسب توقيت دي.في.آر مبني برج الرمال) وبفحص كاميرات المراقبة بهذا الفندق تبين أن ذلك الشخص كان قد غادر الفندق في الساعة٢٩ :٨ صباحا مرتديا ذات الملابس التي شوهد بها وهو يدخل موقف السيارات ببرج الرمال(١). كما تبين من البحث أن البنطال المدمم المضبوط ماركةnike قد تم شراؤه من محل صن آند سبورت باستخدام بطاقة ائتمان ـ ماستر كارد ـ صادرة من البنك البريطاني بمصر ـ بنكhsbc ـ وقد تبين أنها خاصة بالمتهم الأول محسن منير علي حمدي السكري، كما تبين أنه قام بشراء حذاء رياضي من ذات الماركة من ذات المحل بنفس البطاقة والذي تطابقت آثار مثيله مع طبعات الحذاء المدممة المرفوعة من شقة المجني عليها، وأن ذات المتهم قد قام بشراء سكين ماركةbuck ـ من محلات الصطفوي بالفيزا كارت الخاصة به. ومن ثم أمكن تحديد شخص المتهم الاول من واقع صورة جواز سفره والبيانات المسجلة بفندقي هيلتون وشاطيء الواحة ومصلحة الجوازات بدبي، وتبين أنه المتهم محسن منير السكري وأنه كان يقيم بفندق الواحة بالغرفة رقم٨١٧ وكان حجزه ينتهي في ٣٠ يوليو ٢٠٠٨ إلا أنه غادر بصورة مفاجئة قرابة الساعة والتاسعة والنصف صباحا يوم ٢٨ يوليو ٢٠٠٨ متوجها إلى مطار دبي وقام بختم جواز سفره في الساعة الحادية عشر و٢٠ دقيقة صباحا .

أسباب إدانة هشام طلعت مصطفي

وحيث أنه قد ثبت يقينا من أدلة الثبوت سالفة البيان اشتراك المتهم الثاني هشام طلعت مع المتهم الأول محسن السكري في قتل المجني عليها بطرق الاتفاق والتحريض والمساعدة فهو الذي أتفق معه علي قتل المجني عليها وحرضه علي ذلك بالحاح وإصرار، مما أدي إلى إيجاد فكرة الجريمة في نفس المتهم الأول وإيجاد تصميمه عليها برغم أن المتهم الأول لم تكن تربطه أية علاقة أو صلة سابقة بالمجني عليها، وبعد نشأة فكرة الجريمة أتفق معه علي كيفية تنفيذها بأن إقترح عليه إلقاءها من

أعلي مسكنها أو في حادث سيارة لتبدو الواقعة كحادث انتحار، وساعد بأن استخرج له تأشيرة السفر إلى لندن في مرحلة محاولة تنفيذ الجريمة بلندن ـ وهو ما ثبت من كتاب السفارة البريطانية بالقاهرة من أن المتهم الأول محسن السكري قد حصل علي تأشيرة دخول لندن بتاريخ ٥ يونيو ٢٠٠٨ وتمتد صلاحيتها حتي ٥ نوفمبر ٢٠٠٨ ، وقد دعم طلب الحصول علي التأشيرة بخطاب موجه إلى السفارة موقع بأسم هشام طلعت(المتهم الثاني) باعتبار أن المتهم الأول يعمل رئيسا لقسم العلاقات العامة والأمن بمجموعة شركات طلعت مصطفي وأنه سوف يسافر مع السيد هشام طلعت مصطفي في رحلة عمل إلى لندن، وأن مجموعة شركات طلعت مصطفي سوف تغطي جميع التكاليف له ـ وحجز له الفنادق التي يقيم فيها بواسطة موظفي شركاته، وأمده بمبالغ مالية لمساعدته وتحريضه علي قتل المجني عليه حسبما جاء بأقوال المتهم الأول والتي تأيدت بتقرير وشهادة أيمن نبيه عبدالفتاح وهدان نائب مدير الرقابة علي البنوك بالتحقيقات من أنه قد تبين له من فحص حساب الاسترليني إيداع عشرة آلاف جنيه بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠٠٨ بمعرفة المدعو أحمد محمود خلف(أحد الموظفين بشركة المتهم الثاني) وإيداع عشرة آلاف جنيه آخري بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠٠٨) بمعرفة المدعو أحمد ماجد علي ـ أحد الموظفين بشركة المتهم الثاني ـ وهو المبلغ الذي قال المتهم الأول بأن المتهم الثاني أرسله له بناء علي طلبه في أثناء وجوده بلندن، وتأييد ذلك بالرسالة الخطية المرسلة من هاتف المتهم الأول علي هاتف المتهم الثاني يوم ٢٩ يونيو ٢٠٠٨ في الساعة العاشرة و٤٤ دقيقة صباحا، وفيها يطلب المتهم الأول من الثاني إرسال بعض النقود، وقد ثبت من شهادة الشاهد أيمن نبيه وتقريره أنه وفي ذات اليوم ـ قام المدعو أحمد ماجد علي وهو أحد الموظفين في شركة المتهم الثاني بإيداع مبلغ عشرة آلاف جنيه استرليني في حساب المتهم الأول لدي بنكhsbc، وبفحص حساب اليورو تبين إيداع

مبلغ ١٥٠ ألف يورو بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٧ بمعرفة المتهم(والذي قال عنه المتهم أنه أخذه من المتهم الثاني) كما أمده بعنوانين للمجني عليها بلندن ورقم سيارة كانت تستخدمها في تحركاتها هناك. وفي مرحلة تنفيذ الجريمة بدبي طلب المتهم الثاني من المتهم الأول السفر إلى دبي لقتل المجني عليها مقابل مليوني دولار أمريكي واستخرج له تأشيرة السفر إلى دبي وحجز له الفندق للإقامة، وأمده بصورة من عقد شراء الشقة التي تقطن بها المجني عليها ببرج الرمال١ والذي استعان به المتهم الأول في اصطناع خطاب وظرف نسبهما إلى شركة بوند العقارية بدبي، وهي الشركة الوسيطة في بيع الشقة للمجني عليها ليكونا حيلته لدخول المبني ومقابلة المجني عليها وقتلها. ولاحق وتابع المتهم الأول خلال مراحل التنفيذ سواء في لندن أو دبي هاتفيا حسبما هو ثابت من كشوف المكالمات والرسائل الخطية المتبادلة بين هواتف المتهمين والمرسلة من شركتي موبينيل وفودافون للاتصالات، فقد ثبت منها أنهما تبادلا العديد من المكالمات بالإضافة إلى عدد اثنتي عشرة مكالمة أخري صادرة من هاتف المتهم الثاني خلال فترة وجوده بالخارج إلى هاتف المتهم الأول في الفترة ١٣ يونيو ٢٠٠٨ حتي ٢٣ يونيو ٢٠٠٨ منها خمس مكالمات صادرة من إيطاليا وثلاث صادرة من فرنسا ومكالمتان من أوكرانيا ومكالمتان من سويسرا، بالإضافة إلى عدد اثنتي عشرة مكالمة صادرة من هاتف المتهم الثاني من داخل مصر إلى هاتف المتهم الأول خلال الفترة من ٤ يونيو ٢٠٠٨ حتي ٢٩ يونيو ٢٠٠٨ والثابت من الكشوف أن مدة كل مكالمة من تلك المكالمات قد تراوحت بين٢٠ ثانية و٤٣٦ ثانية، من ضمنها مكالمتان الأولي الساعة الواحدة وخمس عشرة دقيقة من صباح يوم ارتكاب الجريمة ٢٨ يوليو ٢٠٠٨ ومدتها ثلاث وعشرون ثانية، والثانية الساعة العاشرة وثلاث وثلاثون دقيقة من مساء يوم ٢٩ يوليو ٢٠٠٨ لمدة عشرون ثانية وهو اليوم التالي لوقوع الجريمة وعودة المتهم الأول إلى القاهرة. كما بلغت المكالمات

الصادرة من هاتف المتهم الأول إلى هاتف المتهم الثاني في خلال الفترة من ١٢ يونيو ٢٠٠٨ حتى ١٢ يونيو ٢٠٠٨ ثلاث مكالمات فاجتمعت لديه بذلك وسائل الاشتراك الثلاث علي النحو السالف بيانه تفصيلا.

وفي مجال الحديث عن الباعث علي ارتكاب الجريمة، وأن كان ليس ركنا فيها - فهو لدي المتهم الأول الرغبة في الحصول علي المال فقط، وأما المتهم الثاني فان أوراق الدعوي تفصح بجلاء عن أن باعثه هو الانتقام من المجني عليها لهجرتها له والارتباط برجل آخر بعد الاستيلاء علي أمواله، وما أنفقه عليها، وما قدمه لها من هدايا، والمبلغ الذي سدده للمدعو عادل معتوق والبالغ مليونا ومائتين وخمسين ألف دولار لإنهاء خلافاتها معه، وحسابات في البنوك.

العنف والبلطجة وسلاح المال.

يعد العنف وشراء الأصوات من السمات السلبية التي شهدتها الانتخابات البرلمانية بفعل رجال الأعمال، والتي تعتبر من أكثر الظواهر في الانتخابات البرلمانية وشهدت نمواً متزايداً في انتخابات عام ١٩٩٥ حيث يعد العنف من أبرز ظواهرها وأكثرها خطورة حيث بدأ الأمر وكأن العنف أصبح البديل الفعلي والفعال من الأساليب السلمية في التنافس علي مقاعد مجلس الشعب وإدارة العملية الانتخابية وقد شهدت هذه الفترة طفرة كبيرة في العنف كميا وكيفيا من حيث نطاقه الجغرافي ودرجة حدته وعدد ضحاياه وطبيعة الأسلحة التي استخدمت لممارسته من أجل الحصانة البرلمانية، خصوصا أن الأثرياء الذين خاضوا الانتخابات قد ضخوا أموالا كثيرة في السوق الانتخابي من منطلق نظرتهم إلى الحصانة كمشروع استثماري رابح وقد كان هؤلاء علي أتم الاستعداد لاستخدام أية وسيلة لتحقيق هذا الهدف بما في ذلك إيجار أرباب السوابق لأن عدم الفوز يعني بالنسبة إليهم خسارة آلاف أو ملايين الجنيهات التي أنفقوها وعدم الحصول علي الأداة التي كان يمكن أن

تعوضهم منها.[1]

هروب رجال الأعمال:[2]

كانت مصر قد شهدت في منتصف التسعينيات حالات هروب لرجال أعمال استولَوا على أموال البنوك، وهو ما عُرف وقتها بالهروب الكبير، وطبقًا لما جاء في النشرة الاقتصادية لوزارة الاقتصاد عام ٢٠٠٠، فإن جملةَ ما منحته البنوك من قروض يصل إلى ٢٠٧ مليار دولار، منها حوالي ٢٠ مليارًا تعثَّر أصحابها في سدادها بنسبة ٦٪ تقريبًا؛ مما جعل بنوك القطاع العام تزيد من مخصصات رغم مركزها المالي لمواجهة الديون المشكوك فيها إلى ٢٧ مليار دولار طبقًا لتقرير البنك المركزي عن الفترة من يوليو إلى سبتمبر عام ١٩٩٩م.

وقد أكدت دراسةٌ للدكتورة سلوى العنتري- مدير البحوث بالبنك الأهلي المصري- أن القطاع الخاص يحصل على ٥٣٪ من القروض بلا ضمانات من الجهاز المصرفي؛ استنادًا على سلامة المركز المالي، وتشير الدراسة إلى أن أكبر ٢٠ عميلاً يحصلون على ١٠٪ من جملة التسهيلات والقروض الممنوحة من البنوك، وأن ٢٥٠

---

(١) حسنين توفيق إبراهيم، الانتخابات البرلمانية في مصر عام ١٩٩٥ العنف الانتخابي وثقافة العنف (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠٦ ، ابريل ١٩٩٦) ص ٤ :١٠.

(2) للاستزادة: - عادل حمودة،هاربون بمليارات مصر،(القاهرة: القرسان للنشر، الطبعة الأولي ، أكتوبر ٢٠٠٠) – فاروق فهمي ، هروب علية العيوطي بقرار من النائب العام السابق(القاهرة: مؤسسة آمون الحديثة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي ،١٩٩٩) – فاروق فهمي ،القضية المشئومة ، أحكام نواب القروض(القاهرة: مؤسسة آمون الحديثة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية،٢٠٠٠) – مصباح قطب وعلاء أبوزيد ، البنكير والمليونير علاقات شائكة بالوثائق(القاهرة: الشركة الإعلامية للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، أكتوبر١٩٩٧) وwww.rezgar.com دخول ٢ ابريل ٢٠٠٨ وwww.aljazeera.net دخول ٢٠ فبراير ٢٠٠٨ وwww.ikhwanonline.com دخول ٥ يناير ٢٠٠٨.

رجل أعمال حصلوا على ٣٦٪ من جملة التسهيلات والقروض للقطاع الخاص، ونسبة القروض المتعثرة تعدت نسبة ٢٠٪ من إجمالي القروض.

كما كشفت الدراسة أن حجم الديون المعدومة في الجهاز المصرفي بلغت ٥ مليارات جنيه، ومع تعثر مشروعات رجال الأعمال- نتيجة أزمة الركود التي كانت متوقعةً- توسع البعض الآخر في مشروعات دون وجود الخبرات الكافية، وبدأ العديد من رجال الأعمال يعاني شبح الإفلاس وعدم القدرة على سداد قروض البنوك؛ فاختفى البعض، وهرب البعض الآخر إلى الخارج، وقد رصد د. حمدي عبد العظيم- رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية- أن ٣٦ مليار دولار خرجت من مصر أو هُرِّبت منها خلال عام ١٩٩٨ فقط، منها تحويلات بنكية، وشهادات إيداع دولية، وتحويل عمليات استيراد، منها ٢٥ مليار دولار في صورة خفية.

بينما أكد الدكتور عزيز صدقي- رئيس الوزراء المصري الأسبق- أن الرقم يصل إلى ١٧٠ مليار دولار، في حين ذهب الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل في حلقاته لقناة الجزيرة أن المبلغ وصل إلى ٣٠٠ مليار دولار، وقد افتتح رجل الأعمال توفيق عبد الحي مسلسل الهروب عام ١٩٨٢ ، وكشفت التحقيقات صلاته ببعض المسئولين.

من أمثلة هروب رجال الأعمال:

١- **توفيق عبد الحي** : من أشهر وأوائل من طرقوا باب الهروب إلى الخارج عام ١٩٨٢ اثر فضيحة استيراد ١٤٢٦ طنا من الفراغ الفاسدة وبيعها للمصريين بجانب ٢٥ قضية نصب واحتيال وإصدار شيكات بدون رصيد وذلك بعد أن حصل علي ٤٥ مليون دولار من ثلاثة بنوك كبري بلا أي ضمانات أو مستندات وعندما استدعته النيابة اكتشفت هروبه إلى سويسرا وبعد ذلك كشفت التحقيقات

أنه كان له صلات ببعض الكبار، وهذا يفسر حصوله علي ١١ مليون جنيه من بنك قناة السويس الذي كان يدخل ضمن نفوذ عثمان أحمد عثمان .

٢-هدى عبد المنعم: لقبت بالمرأة الحديدية أسست شركة هيديكو مصر للإنشاءات والمقاولات عام ١٩٨٦ ومن خلال حملة إعلانية ضخمة قامت بها في الصحف والتليفزيون تسابق المصريون في حجز دورهم وتمكنت من جمع ٤٥ مليون جنيه، وطلبت من المسئولين وقتها شراء مساحات كبيرة من الأرض قرب المطار ووافق المسئولون علي الرغم من حظر البناء في تلك المنطقة ودفعت ٣٠٪ من قيمة الأرض وأنشأت عددا محدودا من المباني وبعد حملة صحفية لكشف قضية البناء في مناطق محظورة وطالبت بإزالة المباني بدأ الحاجزون في تقديم بلاغات للسلطات ولتهدئة الموقف، وقعت هدي عبد المنعم العديد من الشيكات بدون رصيد وعندما أصدر المدعي العام قرار بمنعها عن السفر بعد أن وصلت مديونيتها إلى ٣٠ مليون جنيه وفرض الحراسة علي أموالها ومحاكمتها فوجئ الجميع بهروبها إلى الخارج في ظروف غامضة . واستمرت التحقيقات في قضية المرأة الحديدية لمدة ١٧ سنة . وعاقبتها محكمة أمن الدولة العليا هدى عبد المنعم رئيس مجلس إدارة شركه هيديكو للإنشاءات بالأشغال الشاقة بـ ١٠ سنوات وبالسجن ٣ سنوات لنائبها لاشتراكهما في تزوير خطابي ضمان وخطاب تعزيز لهما وترخيص بناء للحصول علي تسهيلات ائتمانية بدون ضمانات وصلت إلى ٤ ملايين جنيه. صدر الحكم برئاسة المستشار أحمد رفعت بعضويه المستشارين محمد عاصم بسيوني وعماد خالد بأمانه سر ماهر حسنين وجمال عفيفي ، وعادت إلى مصر عام ٢٠١٠، ويجري محاكمتها الآن .

٣- أشرف السعد: رئيس مجموعة السعد للاستثمار وصاحب إحدي اكبر شركات توظيف الأموال حيث وصلت قيمة الأموال التي يديرها إلى حوالي مليار جنيه ، وفي فبراير عام ١٩٩١ بدأت رحلته الأولي مع الهرب حيث سافر إلى باريس

عام ١٩٩١ بحجة العلاج، وبعد هروبه بثلاثة أشهر وصدر قرار بوضع اسمه علي قوائم الممنوعين من السفر وحكم عليه بالسجن لمدة سنتين بتهمة إصدار شيك بدون رصيد ، وفي يناير عام ١٩٩٣ عاد أشرف السعد فجأة حيث تمت إحالته إلى محكمة الجنايات لعدم إعادته ١٨٨ مليون جنيه للمودعين بالإضافة إلى ٨ اتهامات أخري وفي نهاية ديسمبر عام ١٩٩٣ أخلي سبيله بكفالة ٥٠ ألف جنيه وتشكيل لجنة لفحص أعماله المالية إلا أنه سافر مرة أخري للعلاج في باريس في ٤ يونيو عام ١٩٩٥ ولم يعد حتى الآن ومن الغريب أن مسئولين كباراً كانوا من بين المودعين في شركات السعد لتوظيف الأموال إلا أنهم حصلوا علي أموالهم قبل إحالته إلى المحاكمة.

٤- **جورج حكيم** : صاحب أشهر محلات إطارات وبطاريات للسيارات هرب في يونيو عام ١٩٩٤ بعد أن استولي علي ٦٠ مليون جنيه من بنوك الدقهلية والخليج ومصر .

٥-**عبد الغنى عطا** : رئيس الشركة القومية للاسمنت هرب بعد أن استولي علي ٧٠ مليون دولار إثناء عمله بالشركة .

٦- **محمد أنور الجارحى** : صاحب شركة ميجا للاستثمارات هرب بـ ٤٥٦ مليون جنيه من أموال البنوك إلا أنه أتفق مع البنوك المصرية علي تنازلها عن مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه من فوائد الديون حتى يتمكن من السداد.

٧- **رجل الأعمال المصري اليوناني مارك عادل فهمي دوارف** ، والملقب بملك التونة هرب وديونه وصلت للبنوك ٤٠٠ مليون جنيه.

٨- **ملك القطن الدكتور محمود وهبه** : هرب بعد أن وصلت مديونيته إلى أكثر من ٣٨٠ مليون جنيه حيث صدر قرار من المدعي العام الاشتراكي : بالتحفظ علي أموال رجل الأعمال محمود وهبه ، ويحمل الجنسية الأمريكية ويقيم بأمريكا، وامتنع

أيضا عن سداد مبلغ ٧ ملايين جنيه إلى بنك القاهرة ليصل إجمالي مديونياته ٣٨٧ مليون جنيه ، كشفت التحقيقات أنه استغل المبالغ التي استولي عليها في شراء عقارات وتأسيس شركات تبين أن بعضها مقام علي أرض غير مملوكه له ، وأنه تصرف بالبيع في بعض المعدات قبل هروبه لأمريكا ، كما أشار تقرير صادر عن هيئه الرقابة الإدارية إلى أن رجل الأعمال تعمد تصفيه أمواله وتهريبها خارج البلاد ، وصدرت ضده أحكام بالحبس في قضايا شيكات بدون رصيد ، ومازال هاربا مع أفراد أسرته للولايات المتحدة الأمريكية .

٩- **رجل الأعمال الشهير رامي لكح** : يحمل الجنسية الفرنسية وشغلت قضيته الرأي العام في الفترة الأخيرة حيث سافر إلى لندن بعد تعثر أعمال شركاته وعدم قدرته علي السداد الذي دخلت عشره بنوك في شراكة لحل مشاكلها معه واستعادة ملياري جنيه نصيب بنك القاهرة منها ١,١ مليار جنيه والباقي لـ ١٦ بنكا تعاملت معها شركات لكح . ولكنه عاد بعد الاتفاق علي تسوية ديونه مع البنوك ورشح نفسه لعضوية مجلس الشعب عن دائرة الظاهر واستطاع الحصول علي العضوية إلا أن المحكمة قضت ببطلان عضويته لحمله جنسية أخرى وهرب إلى باريس وعاد بعد عشر سنوات عام ٢٠١٠ بعد أن وقع بنك مصر معه إتفاقية تسوية في لندن عام ٢٠٠٩، ولكن التسوية كانت سياسية حيث لم يسدد رامي لكح أقساط جدولة ديونه لبنك مصر، وبدأت المشاكل مع البنك .

١٠- في عام ٢٠٠٠ صدر قرار من المدعى الاشتراكي بمنع رجل الأعمال مصطفى محمد البليدى وزوجته وأولاده من التصرف في أموالهم وقد هرب من مصر في منتصف يوليو ٢٠٠٠ م بعد أن باع معظم أملاكه في الشرقية والقاهرة والإسكندرية وقد تأخر قرار المنع الذي أصدره المدعي الاشتراكي لمده أسبوعين وكان بنك القاهرة وهو صاحب الشكوى ضد البليدى قد أوضح أنه مدين له

بمستحقات قيمتها٥٥٥ مليون و١٤٨ ألف جنيه في حين أن أملاكه لا تتجاوز ٢٠ مليون جنيه، وقد كان هروب البليدي وعجزه عن سداد مديونياته مفاجئه كبيره للجميع حتى أن البعض تساءل عما إذا كان البليدي عاجزا عن سداد مديونياته فمن يسدد علي اعتبار أن البليدي رجل أعمال بارز ويحظى بسمعه لا باس بها.

١١- **هروب رجل الأعمال أحمد خفاجة:** بـ ٣٥٠ مليون جنيه.

١٢- **محمود هيمن:** ملك الأخشاب بالإسكندرية ب ٤٠ مليون جنيه .

١٣- **ماهر قيصر:** بـ ٢٥ مليونا من بنك فيصل .

١٤- **عمرو النشرتي:** ٦٠٠ مليون جنيه .

١٥- **عائله الهواري:** كان نصيبها حوالي ٢ مليار جنيه منها ١٥٠٠ مليون لحاتم الهواري فقط .

كارثة عبارة السلام ٩٨

تحاول أن تصوره الدولة علي أنه قضاء وقدر رغم أن راح ضحيته مئات المصريين الغلابة وتحمي صاحب الشركة المالكة للعبارة . تم تهريبه للخارج وهو يمثل نموذج صارخ من التزاوج بين رجال الأعمال والسلطة وذلك علي الرغم من أن الإجراءات القانونية والضمانات الإجرائية يمكن التحايل عليها بالفساد والمحسوبية والغريب أن الشركة التي تملك العبارة ٩٨ هي صاحبة كارثة عبارة سالم اكسبريس والسلام ٩٥، وتمتلك أسطول من السفن للنقل البري، ولكن الشركة فوق القانون ولا تحاسب عن أخطائها،ولا تخضع لإجراءات السلامة والأمن.[1]

قضية نواب القروض

قضية نواب القروض تعد من أضخم قضايا المال في الشرق الأوسط لما حوته

(1) جريدة المصري، ٩ فبراير ٢٠٠٦.

من أرقام تميزت بها وكانت ذات خصوصية شديدة، من حيث عدد المتهمين الذي بلغ ٣٢ متهما، وعدد الدوائر القضائية التي باشرت القضية وبلغت ١٢ دائرة وهو ما لم يحدث في تاريخ القضاء المصري على الإطلاق، وعدد أوراق التحقيقات التي بلغت حتى هذا العام ١٠٠ ألف ورقة، وحجم الأموال التي تم الاستيلاء عليها بلغت ٨٠٠ مليون جنيه مصري، تُوفي عدد من القضاة أشهرهم المستشار حسيب البطراوي رئيس استئناف القاهرة أثناء نظره للقضية. ومات اثنان من المتهمين هما عيسى العيوطي رئيس مجلس إدارة بنك النيل، ورجل الأعمال محمد حسين صالح، كما شهدت هذه القضية هروب عدد كبير من المتهمين هم عضو مجلس الشعب محمود عزام وزوجته علية العيوطي العضو المنتدب لبنك النيل إلى فرنسا، وصدر قرار من السلطات الفرنسية بعدم تسليمهما للسلطات المصرية، وهروب رجل الأعمال أشرف لبيب الذي أعاده الانتربول من بيروت، إلى جانب عدد آخر من رجال الأعمال الذين مازالوا هاربين وهم رجل الأعمال حسام المناوي وأحمد إيمان عدلي مدير الائتمان في بنك الدقهلية التجاري وقد مرت هذه القضية بمراحل عدة حتى انتهت إلى ما آلت إليه، بدأت بتداولها أمام محكمة شمال القاهرة في عام ١٩٩٧ والتي استمرت بها على مدى عام ونصف العام انتهت بتنحي المستشار سمير أبوالمعاطي رئيس المحكمة بعد اكتشاف محامي المتهمين أن الشاهد الرئيسي في القضية هو والد زوجة رئيس المحكمة. وفي عام ١٩٩٩ صدر قرار المحكمة بمحاكمة المتهمين محبوسين، وتولت محكمة جنوب القاهرة نظرها وأصدرت في عام ٢٠٠٠ حكمها بالسجن عشر سنوات لسبعة متهمين والسجن لمدد تراوحت من ٢ ـ ٥ سنوات لعشرة آخرين، وسنة مع إيقاف التنفيذ لـ ١٥ آخرين وتم الطعن في الحكم أمام محكمة النقض بعد قيامهم بتسديد كافة المبالغ المستحقة فتم إخلاء سبيلهم بكفالة ٢٠ ألف جنيه لكل منهم إلا أنه صدر قرار مفاجئ من رئيس

المحكمة المستشار عزت العشماوي بمحاكمتهم محبوسين، وبعدها تم رفض سماع أقوال الدفاع والشهود، وأصدر حكمه في عام ٢٠٠٢ بعقاب ٢٤ متهما بالسجن لمدد تراوحت بين ١٢و ١٥ سنة وردّ مليار جنيه للبنوك رغم قيامهم بردها، أما باقي المتهمين الذين صدرت ضدهم أحكام غيابية فقد طعنوا في الحكم أمام محكمة النقض التي قضت بإلغاء مسألة رد الأموال بعد التأكد من السداد، وأيدت الحكم بسجن لباقي المتهمين حتى أعيد فتح ملف القضية لأربعة متهمين الذين صدر لهم الحكم بالبراءة في يناير ٢٠٠٦ وأفرج علي مجموعة أخري في مايو ٢٠٠٧ ومتبقي ستة يتوقع الإفراج عنهم عام ٢٠١١.

صفقة البنك المصري الأمريكي وتورط وزراء

صاحب عملية بيع حصة بنك الإسكندرية (تبلغ ٢٤ ٪) في البنك المصري الأمريكي لبنك كاليون الفرنسي الكثير من الأسئلة المفتوحة ذلك أن بنك كاليون الفرنسي يمتلك ربع أسهمه في مصر شركة يساهم فيها الوزيران أحمد المغربي ٣٪ ومحمد لطفي منصور ٢٢ ٪ وتحمل الشركة لقب عائلتهما (الوزيران أبناء خالة) وقعت صفقة بيع البنك المصري الأمريكي بعد خمسة أيام فقط من تشكيل الوزارة التي ضمت في تشكيلها ثمانية من رجال الأعمال وأرسيت الصفقة على الشركة التي يساهم فيها الوزيران وبسعر أقل من سعر السهم في البورصة وبمقارنة بسيطة بين البنكين نكتشف أن البنك الصغير كاليون مصر هو الذي اشترى البنك المصري الأمريكي الأكبر منه حجما حيث يبلغ عدد أسهم كاليون مصر حوالي ثمانية ملايين ونصف المليون سهم ولا يزيد ربحه المتوقع في عام ٢٠٠٥ عن ٥٨ مليون جنيه ويقترب حجم ودائعه من سبعة مليارات جنيه مصري بينما يبلغ عدد أسهم البنك المصري الأمريكي حوالي ٦٤ مليون سهم وربحه في السنة الأخيرة يصل إلى ٢٥٠ مليون جنيه وحجم ودائعه يتجاوز الثمانية مليارات جنيه.

ثالثًا : الدور السياسي لرجال الأعمال

فتحت التغيرات الاقتصادية التي يمر بها المجتمع الباب أمام رجال الأعمال للقيام بدور أكبر في العملية السياسية، وقد برز دورهم بشكل دفع الكثيرين إلى القول بأنهم يصنعون السياسة الاقتصادية للدولة ويؤثرون في صناعة القرار السياسي. ومال أغلب رجال الأعمال إلى الإحجام عن المشاركة في الانتخابات أو الدخول في عضوية الهيئة التشريعية أو الأحزاب السياسية حتى منتصف الثمانينيات، ثم شهد النصف الثاني من هذا العقد تصاعداً ملحوظاً في الاتجاه المعاكس، حيث بدأ بعض رجال الأعمال في استخدام عضويتهم النشطة داخل الحزب الوطني الحاكم كوسيلة للتنسيق مع كبار مسئولي الدولة، في الوقت الذي وجد الحزب الوطني في هؤلاء القدرة علي التمويل والإنفاق علي الحملات الانتخابية والفوز المضمون مما شجعه علي ترشيحهم.

وتعتبر أيام حقبة الإصلاح الاقتصادي هي العلامة الفارقة في تاريخ رجال الأعمال من حيث زيادة نفوذهم في المجتمع وقدرتهم علي صناعة القرار، ودعم الدولة لهذا الدور ومشاركتهم في تشكيل الحكومة الأخير (حكومة نظيف) وتعددت آليات مشاركة رجال الأعمال للاقتراب أكثر من عالم السياسية وصنع القرار بحثاً عن مزيد من النفوذ الذي يضمن تأمين مصالحهم الاقتصادية وذلك أما عن طريق التواجد المباشر في بعض قنوات صنع واتخاذ القوار مثل البرلمان لضمان إصدار تشريعات جديدة معبره عن مصالح التشكيلة الاجتماعية الجديدة الآخذة في التبلور أو تجميد قوانين وقرارات قائمة مضادة لهذه المصالح، أو تعطيل قرارات

مضادة لها ، كذلك القرب من صانعي القرار عن طريق الالتحاق بالحزب الحاكم أو عن طريق توجيه الرأي العام بواسطة أجهزة الإعلام المختلفة، أو من خلال المنتديات الفكرية التي تعكس مواقفهم من قضايا السياسة الداخلية والخارجية.[1]

لعب رجال الأعمال خلال هذه الفترة دوراً كبيراً في الحياة السياسية والتأثير علي صناعة القرار السياسي من خلال:

١ـ التقرب من قمة النظام السياسي.

نجح رجال الأعمال في الاقتراب من المواقع المؤثرة داخل هيكل عملية صنع القرار، وهو ما يؤكده العديد من المؤشرات، مثل اصطحاب الرئيس لكبار رجال الأعمال في جولاته الداخلية والخارجية، واشتراك وزارة الخارجية مع بعض رجال الأعمال في تنظيم زيارات لأعضاء الكونجرس الأمريكي، ورحلة رجال الأعمال السنوية إلى واشنطن والمعروفة باسم Door Knock visit بعثة طرق الأبواب وذلك للقيام باتصالات غير رسمية على أعلى مستوى بخصوص التعاون الثنائي ودور القطاع الخاص.[2] واللقاءات المستمرة من خلال المؤتمرات والندوات التي تعقد بمنظمات رجال الأعمال مع كبار المسئولين بالدولة والوزراء.

٢ـ مجلس الشعب

برزت في الآونة الأخيرة ظاهرة تزايد إقبال رجال الأعمال على ترشيح أنفسهم كأعضاء في البرلمان، اكتساباً لمكانة سياسية متميزة تتيح لهم مزيداً من النفوذ والسلطة من جانب، وتسمح بمزيد من التسهيلات لتحقيق أهدافهم الاقتصادية

(1) رجال الأعمال والسياسة في مصر (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ، أحوال مصرية ، العدد ١٢ ، ٢٠٠٣) ص ١٣٣

(2) وردة هاشم، حدود الدور السياسي لرجال الأعمال في مصر، مرجع سابق، http://acpss.ahram.org.eg/ahram

من جانب آخر، ووجود عدد من رجال الأعمال داخل البرلمان ليس خطيئة أو وضعاً استثنائياً، ولكن القلق أن وصول البعض منهم ارتبط بحجم الإنفاق الضخم أثناء الانتخابات. (١)

ووجود عدد كبير في مجلسي الشعب الشورى وسيطرتهم علي كثير من اللجان يجعلهم قادرون علي صناعة القرار من خلال طرح وجهات نظرهم واستمالة أعضاء المجلس الآخرين لآرائهم، وهم بطبيعة الحال يستخدمون هنا حقوقهم الدستورية مثل غيرها من أعضاء المجلسين، وإلا أنهم يتميزون عن الأعضاء الآخرين بنفوذهم ومواردهم المالية. وشهدت انتخابات مجلس الشعب أعوام ١٩٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠١٠ حضوراً لرجال الأعمال وفوز عدد كبير منهم،وتزايد عددهم بصفة مستمرة داخل المجلس ففي انتخابات ٢٠٠٠ ، فقد شهدت إقبالا واضحاً من رجال الأعمال للترشيح، وصلا عددهم إلى حوالي ١٢٠ عضواً، وتولوا رئاسة عدد من لجان مجلس الشعب المهمة في مقدمتها لجنة الخطة والموازنة واللجنة الاقتصادية ولجنة السكان. (٢)

تلفت دراسة (ياسر كاسب٢٠٠٤) النظر إلى تزايد مشاركة رجال الأعمال في مجلس الشعب بنسبة ارتفاع ٢٤٪ خلال مجلس ٢٠٠٠ مقارنة بمجلس١٩٩٥ علي الرغم من أن عددهم زاد بنسبة ٥٪ فقط. ووصل عدد المرشحين من رجال الأعمال في مجلس الشعب الأخرى (٢٠٠٥) نحو ١٤٨٠ مرشحاً من إجمالي ٥٤١٠ مرشح للانتخابات يتنافسون علي ٤٤٤ مقعداً فقط. (محمد فايز ومختار شعيب ٢٠٠٥)

٣ـ الأحزاب السياسية

تمثل الأحزاب المستوي الثاني لتواجد رجال الأعمال في هيئات ذات صلة بدوائر

(1) مصطفي الفقي، من نهج الثورة إلى فكر الإصلاح (القاهرة: دار الشروق ،٢٠٠٤) ص ٤٤.

(2) مصطفي كامل السيد وآخرون، تقرير التنمية الشاملة في مصر ٩٩/ ٢٠٠٠ ، مرجع سابق، ص١٩٠.

صنع القرار هو التواجد كأعضاء نشطين وشغل المستويات القيادية في الأحزاب السياسة، خاصة التي تتبني برامج تنص علي تشجيع القطاع الخاص والمبادرة الفردية وتقليص دور القطاع العام، ومن أهم هذه الأحزاب، الحزب الوطني الحاكم، وحزب الوفد الجديد ودخول رجال الأعمال إلى الحزب الوطني يتم علي أساس صفاتهم وأنشطتهم المالية والتجارية، ولا يميل رجال الأعمال إلى الدخول في أحزاب المعارضة،باستثناء وجود عدد منهم في بعض الأحزاب مثل الوفد. ويحقق دخول رجال الأعمال الأحزاب وخاصة الحاكم مزايا منها مناقشة أدق قضايا السياسة والاقتصادية علي أعلي المستويات وفي اجتماعات يعقدها رئيس الدولة مع مجموعة تشمل رئيس الحكومة والوزراء المختصين.[1] ومساند أجهزة الحكومية – خاصة الشرطة – للمرشح، الأمر الذي وصل في بعض الدوائر إلى إغلاق لجان الانتخابات بواسطة الشرطة ومنع الناخبين من الإدلاء بأصواتهم لضمان فوز مرشح الحزب الوطني.[2]

٤ـ امتلاك الصحف ووسائل الإعلام.

يسعى رجال الأعمال إلى التأثير علي صناعة القرار والتواصل مع الرأي العام من خلال أجهزة الإعلام والمراكز البحثية والفكرية التي تتيح لهم الظهور في وسائل الإعلام المختلفة، وتحول نفوذ رجال الأعمال في الأيام الأخيرة إلى امتلاك الصحف، فصحيفة العالم اليوم وهي اقتصادية يومية، مملوكة لأحد رجال الأعمال بالإضافة إلى تنامي هذه الظاهرة خاصة الصحف القبرصية حيث يمتلك رجال الأعمال عدد منها وهناك صحف متخصصة في مخاطبة رجال الأعمال فقط مثل المال

(1) مصطفي كامل السيد وآخرون، تقرير التنمية الشاملة في مصر ٩٩/ ٢٠٠٠ ، مرجع سابق، ص١٩٠.

(2)انتخابات ٢٠٠٠ قيود قانونية(القاهرة: تقرير مركز الأرض لحقوق الإنسان، ٢٠٠١) ص ٣٣ .

وعالم المال والاقتصادية وغيرها من الصحف المنتشرة حالياً. ويعتبر الإعلان في الصحف أحد قنوات التأثير غير المباشر علي الصحف، والتي أصبحت تعتمد علي الإعلانات في تمويل نفقاتها بأكثر بكثير من اعتمادها علي مجرد التوزيع.[1] وهو ما يجعل رجال الأعمال قادرين علي التأثير من الصحف غير المملوكة لهم، أو استخدام بعضها في الدفاع عن مواقفهم، وامتلك رجل الأعمال رضا إدور صحيفة الدستور، وغير من سياستها التحريرية من دفع ٧٤ صحفي إلى الاعتصام في نقابة الصحفيين، وكان يشاركه في الملكية الدكتور السيد البدوي صاحب قنوات الحياة الفضائية ورئيس حزب الوفد من عام ٢٠١٠، إلا أنه انسحب بعد ظهور الأزمة. والمصري اليوم تخضع لملكية رجال الأعمال أمثال نجيب ساويرس، وأكمل قرطام، وصلاح الديب ورغم انتشارها ونجاحها لا تقترب من ملاكها، وجريدة البديل الذي رفض رجال الأعمال الاستمرار في دعمها فتوقفت. وهذا يظهر مدى سيطرة رجال الأعمال على الصحافة والإعلام.

(1) المرجع السابق، ص١٩٣.